

الاقتصاد



Issue No. 168 Friday 2 February 2007

العدد 168 # السنة الرابعة عشرة # الجمعة 2 شباط 2007

ملف باريس 3: قراءة في المقدمة.. ومقاربة مع مشروع مارشال.. وكتاب التيار الوطني الى البنك الدولي.. ورؤية د. يشوعي 5-4-3-2

شلق: عندما يصير المجتمع عبئا على الحكومة دوليات: 2.9 مليار عاطل عن العمل في العالم 9

غموض والتباسات احاطت النتائج.. وانتظار 10 ايام لورود التقرير التفصيلي من الخارج

ثلاثة اسباب لاستياء الحكومة من نتائج باريس 3: هزالة اموال سد العجز والارتباط العضوي بالمشاريع وشهادة شيراك بسلامة كمشروع بديل

قيم مساعدات باريس 3 وتوجهاتها الأولية		
فرنسا: 650 مليون دولار (نصفها تصرف هذا العام لدعم برنامج الحكومة الاقتصادي)	المغوضية الأوروبية: 516 مليون دولار (قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الإصلاحات)	الولايات المتحدة: 770 مليون دولار (330 مليون لدعم الجيش و150 مليون لدعم البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وسوف تقدم قفرا كبيرا من هذه المساعدات على شكل قروض فورية)
المملكة العربية السعودية: 100 مليون دولار (100 مليون دولار هبة لخزينة، و100 مليون دولار قروض منحت للمشاريع التنموية)	البنك الدولي: 270 و300 مليون دولار (قروض بين 270 و300 مليون دولار لتمويل القطاع الخاص وقروض ب 700 مليون دولار لدعم البرنامج الاصلاحى منها 400 مليون لهذا العام لإصلاح القطاع الخاص وقطاع الطاقة)	صندوق النقد الدولي: قال لقد ايدت المؤسسات والسلطات اللبنانية تعاونها كبيرا مع صندوق النقد الدولي من خلال برنامج المساعدات الملحة (...) وهذا البرنامج تلقى دعما كبيرا في 22 كانون الثاني، ولأنه لنا نعمل مع السلطات اللبنانية لتطبيق هذا البرنامج، ونوقع موافقة دائرة صندوق النقد في اول آذار. (قدرت قيمة البرنامج ب 100 مليون دولار وهي تعهدت سبت باريس 3).
البنك الأوروبي للاستثمار: 1161 مليون دولار (516 مليون للاستثمارات الأولية في القطاع العام والاستثمارات الخاص و516 مليون لتمويل المشاريع التي اعترضها البرنامج الاصلاحى لنوات)	البنك الإسلامي للتنمية: 250 مليون دولار (لإعادة الاعمار)	الصندوق العربي للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي: 700 مليون دولار (قروض تقسم على 5 سنوات بمعدل 4.5% وتنفذ بعد مراقبة تطور البرنامج الحكومي وجدواه الاقتصادية)
اليابان: 1.67 مليون دولار (حسب الجدول رغم ان كلمة اليابان غير واضحة نظرا لتتمتع مع ما دفع سابقا وتوحي ان المبلغ قد يصل في 11 مليونا)	صندوق النقد العربي: 250 مليون دولار (قروض ودعم فني للإصلاحات والأسواق المالية)	الكومسيورغ: 0.78 مليون دولار (مساهمة مالية)
بلجيكا: 20 مليون دولار (10 ملايين تدخل في إطار برنامج التعاون المحلي لإعادة تأهيل المجتمعات المحلية، و10 ملايين لتغطية معاملات التصدير والاستثمار)	ألمانيا: 129 مليون دولار	الإمارات العربية المتحدة: 300 مليون دولار (عبر صندوق اوطني للتنمية لدعم المشاريع)
تركيا: 20 مليون دولار (لإعادة الاعمار)	عراق: 10 ملايين دولار	إيطاليا: 15 مليون دولار
إسبانيا: 45 مليون دولار (هبات لتأهيل البنى التحتية في المناطق المتضررة تقسم على عامين)	بريطانيا: 48 مليون دولار (للاجئين الفلسطينيين عبر الأورو و القسم الأكبر للاجئين في لبنان)	الجزائر: 8 مليون دولار (بناء عدد من القرى التي تدمرتها الحرب)
ماليزيا: 3 ملايين دولار (لإعادة الاعمار)	السويد: 5.85 مليون دولار (للاجلال السلام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الألماني)	فلندا: 1.04 مليون دولار (لإعادة الاعمار)
اليونان: 6.5 مليون دولار (لإعادة الاعمار)	فرنسا: 1.105 مليون دولار (تقسم على 5 سنوات)	النمسا: 1.3 مليون دولار (دعم المتضررين وبرنامج الإصلاح)
سلوفانيا: 0.9 مليون دولار (لتزاع الاعمار)	مصر: 44 مليون دولار (لإعادة بناء الشبكات الكهربائية والبنى التحتية)	الأردن: 8 ملايين دولار (بناء عدد من القرى التي تدمرتها الحرب)
كندا: 20 مليون دولار (المساعدة الجيش اللبناني)	دانمارك: 5 مليون دولار (للاجلال و التركيز على إزالة الألغام ومعالجة سكان الجنوب ومخيمات اللاجئين)	كوريا الجنوبية: مليون دولار (المشاركة في خطة الإصلاح)
الصين: 4 ملايين دولار	أستراليا: 5 ملايين دولار (لإغاثة وخصوصا لمنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة اللبنانية)	النرويج: 15 مليون دولار (لخاص الاعمار والاقتصاد)
إيرلندا: 2.6 مليون دولار (تقسم على السنتين المقبلتين)	المجموع: 6.970 مليارات دولار	

عاما.. لا يهجم فمن يملك الاعلام يملك "الحقيقة".

شخصية مالية شاركت في مؤتمر باريس 3 تقرأ نتائج المؤتمر، كما استخلصتها من كلام ومواقف المتحدثين فيه وليس كما صدرت في الجدول الموزع عند نهاية المؤتمر. ونقول هذه الشخصية ان رئيس الحكومة فؤاد السنيورة كان غاضبا جدا، ولم تكن النتائج كما كان يتوقع وهو استاء من ثلاثة عوامل اساسية هي:

اولا، ان الاموال لم تأت لتتصب في باب سد عجز الموازنة، الا بمبالغ ضئيلة "لا تغني عن جوع" بل ان الحيز الاضخم من الاموال المرحح عنهما صب في باب المشاريع. علما ان الحكومة اللبنانية لم تشكل لجنة بعد باريس 2 لمتابعة اموال المشاريع والتي كانت مقدرة ب 1.2 مليار دولار وقتها.

ثانيا، ان الاموال المخصصة للمشاريع نفسها لم تأت بشكل عام بل كانت محددة لمشاريع سترد ضمن برنامج اصلاحي متكامل، وطبعا الحكومة لديها برنامجا قديما في باريس 3 الا انه يعني من خطين اثنين:

(1) انه برنامج مالي فقط لا مكان فيه للاصلاحات البنوية او الهيكلية ولا مكان لخطة مشاريع كما كان مقدرا ان يقدم.

(2) عدم وجود توافق داخلي وهو ما ورد في مقدمة الورقة نفسها" ان البرنامج يحتاج الى وفاق داخلي كبير حتى لا تتكرر تجربة باريس 2".

والاهم ان الدول المانحة لم تحدد الية الدفع المباشر بل انها قسمتها على سنوات ما يعني متابعة تطور العمل، والسؤال اي حكومات ستتاح لها هذه المتابعة؟ وكيف ستتضمن الالتزام بهذه المبالغ المرصودة.

ثالثا، اشادة الرئيس الفرنسي جاك شيراك اكثر من مرة بحاكم مصرف لبنان رياض سلامة واعتباره بكل وضوح عنصر الثقة والضمانة لدى المجتمع المالي الدولي.

وليس هذا القلق هنا مرده لاعتبارات شخصية، فحسب وانما لما يمثلته الحاكم من مشروع اقتصادي ومالي بديل في وقت تقوم الطبقة الحاكمة الحالية على تسويق فكرة انعدام البديل!!

مصدر في مؤسسة دولية يقول ان موقف الدول العربية اجمالا كان مستغربا، لا سيما في هذا الوقت بالذات حيث حقق برميل النفط مستويات عالية وفي ظل الفورات المالية لديه، وكان بإمكانها تقديم قروض، وليس هبات، بفوائد مقبولة بالنسبة اليها. لحفظ ماء الوجه على الاقل خصوصا ان هذا المؤتمر يأتي بعد حرب واسعة مع اسرائيل يفترض نظريا انه صراع عربي اسرائيلي، وفي ظل مخاطر جدية تهدد السلم الاهلي في لبنان..

الا ان هذا الموقف لم يكن مفاجئا حسب مصادر اخرى لان الرئيس السنيورة كان قد قام فعلا بجولة عربية قبل المؤتمر وعاد

ستقدمه للبنان. (حسب بيان اصدرته وزارة المالية يوم الخميس 1 شباط 2007).

انذا الغموض سيد الموقف في مقررات باريس 3، بداية ما هو المبلغ الذي تم تحصيله فعليا، وكيف خرج رقم الـ 7.6 مليارات دولار وما هي قيم الهبات.. والقروض.. وبأي فائدة ووفق اي جدول.. ولاي اغراض واي استخدامات؟

كلها اسئلة تستحق الاجابة عنها لان المالة الاعلامية التي احاطت المؤتمر -وهي ايجابية بكل الأحوال- اخفت كل الوقائع والنتائج الحقيقية وصبت في اتجاه واحد لتحقيق الهدف المرجو الا وهو الوصول بالرغم النهائي الذي

كتبت سيليا مروّة

"علمي علمك!!" هو الرد الذي حصلنا عليه عندما طرقتنا ابواب اكبر المعنيين في الشأن المالي والاقتصادي للسؤال عن الارقام الحقيقية التي خرج بها مؤتمر باريس 3، ليس في لبنان ووزارة ماليته فحسب وانما ايضا في عاصمة مؤتمر المانحين، في باريس نفسها، وليس من عجب في ذلك اذا كان وزير المال نفسه ينتظر صندوق النقد الدولي لكي يحصل على جدول تفصيلي بالقروض والهبات الممنوحة من الدول والمؤسسات وذلك بعد نوعشرة ايام (اي قبل منتصف شباط) وهو يعقد اجتماعات متتالية لكي توضح له الدول المانحة تفاصيل ما

مع عملك، ستلك مليانة

ل.ل.

ليترك بغير.. إنت بغير

مصرف لبنان

قراءة في مقدمة باريس 3: تأكيد لبنانية مزارع شبعا.. وتبن رسمي لفكرة الاستقلال عن "الاحتلال" السوري

بيد، للقول او حتى ذكر من كان يحتل جنوب لبنان ومن عمل على تحريرها منذ بدء الاحتلال وحتى تاريخ التحرير! كما يبدو أيضا ان مسألة "لبنانية منطقة مزارع شبعا" قد حسمت من قبل السلطة واعتبارها منطقة لبنانية ما زالت تحت الاحتلال. وما هذا إلا استنتاج منطقي يأتي من القراءة. ما دامت هذه الورقة هي ورقة لبنانية ومقدمة من قبل السلطة اللبنانية وتنص على انه "تم تحرير جنوب لبنان باستثناء منطقة مزارع شبعا" مما يعني بان هذه المنطقة جزء لا يتجزأ من أراضي الدولة اللبنانية. وبهذا فإن الخلاف والمشادات حول لبنانية هذه المنطقة قد حل وإعترفت الدولة بها!! وما دامت هذه المنطقة حتى تاريخه قابضة تحت الاحتلال الاسرائيلي فكيف "استعاد لبنان... واستقله"؟ وبهذا يبدو أنه لم يعد هناك أي خلاف سياسي في لبنان لكي تبدأ عملية الإصلاح الاقتصادي كون من المستحيل إنجاز الإصلاح الاقتصادي ما لم يكن هناك إجماع سياسي اول. وهل هناك خلاف سياسي في لبنان ما دام الجميع قد اقر تمرير عقد المؤتمر؟! وما من تعليق حول مقدمة الورقة مما يعني من "الاتفاق" على كل ما تتضمنه من أفكار سياسية ويبقى الخلاف قائما فقط حول "النموذج الاقتصادي" المتبع في سبيل الإصلاح الاقتصادي. فالورقة في البند 14 تقول "... إرثات الحكومة ضرورة الحصول أولا على إجماع وطني كبير على برنامجها الاصلاحى قبل عقد مؤتمر بيروت (مؤتمر دعم لبنان). وكان الهدف من ذلك تبني البرنامج الاصلاحى وبالتالي تعهد تطبيقه كاملا، والعمل على تفادي ما حصل بعد مؤتمر باريس 2 حيث لم يتمكن لبنان من تطبيق كامل الاصلاحات التي تعهد بها (تدريدا والاختصاص). ونظرا لطبيعة التدابير والاجراءات الاصلاحية المقترحة وحجمها فإن ذلك كان يتطلب الاستحصال على التوافق من حوله وهو ما احتاج الى وقت أطول مما كان متوقعا". فما قامت به

تكرسه الورقة ف "الديمقراطية" التي تتحدث عنها الورقة كما هي مذكورة في الفقرة 42 منها "وبما إنه لا يمكن الآن تغيير التوزيع الطائفي المتساوي للمناصب العليا في القطاع العام، كما هو محدد في الدستور، سيصار إلى بذل كل الجهد لإستخدام الأشخاص الأكثر كفاءة وجدارة، ولوضع حد لسياسة تخفيض مواقع معينة لطوائف محددة مع احترام مبدأ المشاركة في السلطة". مما يعني أن التوزيع الطائفي سوف يبقى مكرسا إلى أجل غير مسمى من دون ذكر او تحديد آلية لانتهائه منه. وما دامت هذه مسألة دستورية فالمسائل بما يعتبر كالمسائل ب "المقدسات" التي لا يجوز ذكرها. مع لفت النظر الى ان هذه المسألة "سيصار الي بذل كل الجهد لأستخدام الأشخاص الأكثر كفاءة وجدارة" تنس فقط المناصب العليا في القطاع العام وليس لها اي علاقة بمسألة توزيع السلطة على الطوائف، وما دامت مراكز السلطة - التنفيذية والتشريعية والقضائية مقسمة طائفيا والقطاع العام، كما يقال يتبع احد مؤسسات السلطة، فكيف لهذا القطاع ان يكون بعيدا عن "المحاصصة الطائفية"؟! وهكذا يبقى ما هو قائم قائما ويعمل على تربيته ليصبح "مقدسا" بإجماع اطراف النزاع، حتى الآن هناك، كما يبدو، اجماع على هاتين النقطتين المذكورتين في المقدمة وهما "استعادة الاستقلال" و "الديمقراطية". ما ذا من بقية نقاط المقدمة؟! تكلم المقدمة بالقول "وقد احتشد المجتمع الدولي لنصرة لبنان ودعمه من خلال اجتماع المجموعة الاساسية لدعم لبنان (core group) في نيويورك في ايلول 2005، حيث جرى التعهد بدعم الحكومة اللبنانية الجديدة". مما يعني انه بعد "استعادة لبنان ديمقراطيته وقراره الحر واستقلاله"، احتشد المجتمع الدولي "لنصرته. وكان هذا "الاحتشاد"، بالصدفة ام لا، مركزا "في نيويورك" وتوقيته "أيلول 2005" وقد تعهد هذا "الاحتشاد" النيويوركي

عقد مؤتمر باريس 3 في وقتها المحدد رغم كل الظروف التي يمر بها البلد ويبدو ان طرفي النزاع في لبنان قد توافقا على عقده، كونه بالدرجة الاولى مؤتمر إقتصادي سوف ينقذ لبنان من بعض مشاكله الاقتصادية.

وغصت الصحف اليومية بأخبار هذا المؤتمر "الاقتصادي" وافردت له صفحات وصفحات وكتب حوله ما يكفي وبزبد، إن كان نقداً ام مدحا، لكن الغريب في الامر ان احدا لم يتحدث عن "مقدمة" هذه الورقة سواء كان مدحا ام نقداً مما يعني أيضاً ان طرفي النزاع ليس لديهما أي موقف منها. وموقف "اللاموقف" هو موقف بحد ذاته. وما دام الطرفان ليس لديهما أي موقف من هذه المقدمة فعلى ماذا يتنازعون!!

ماذا تقول المقدمة؟ تقول المقدمة المنشورة على الصفحة الالكترونية لوزارة المالية اللبنانية في نصها باللغة العربية "في نيسان 2005، استعاد لبنان ديمقراطيته وقراره الحر واستقلاله في إنتفاضة شعبية أطلق شرارتها اغتيال رئيس مجلس الوزراء الراحل رفيق الحريري". وما هذا الا اقرار ضمني بأن سوريا كانت تحتل لبنان كون لبنان "استعاد...استقلاله" و"الاستعادة" هنا اتت ب "إنتفاضة شعبية"!! وسبب هذه الانتفاضة هو "اغتيال رئيس مجلس الوزراء الراحل رفيق الحريري" كون هذا الاغتيال "اطلق شرارتها". وبهذه "الانتفاضة الشعبية" تحرر من الاحتلال السوري!! وعملية "إستعادة الديمقراطية" فمافي "الديمقراطية" التي تتحدث عنها الورقة!!

من المتعارف عليه إن "الديمقراطية" كمصطلح هو يوناني الاصل ويعني "حكم الشعب للشعب من قبل الشعب" وقد تغير هذا المفهوم مع الوقت ليحل مكانه "الديمقراطية التمثيلية" مما يعني بأن الشعب ينتخب ممثلين عنه، لكن مصطلح "الديمقراطية الطائفية" هو مصطلح لبناني بامتياز وهذا ما

أحمد ديركي

ممنوع من التداول - ممنوع من التداول - ممنوع من التداول

شبح سأل رئيس دولة اوروبية بارزة مرعجا رسما لبنانيا حول ضالة الفلة التي عاد بها من جولة عربية سبقت مؤتمر باريس 3، وعزا ذلك الى عدم مراقبة شخصية مصرفية معينة للوفد "والا كانت تغيرت النتائج". وقد بدا الاستياء على سامعي هذا الكلام لا سيما منهم من اعتقد ان المؤتمر مناسبة لتصفية حسابات قديمة مع الشخصية المعنية.

برنامج سأل مسؤول دولي معني احد الصحافيين المتابعين لمؤتمر باريس 3 حول الانعكاس السياسي والشعبي لقرار الحكومة اللبنانية في اخر جلسة لمجلس الوزراء بالموافقة على برنامج ما بعد الكوارث مع صندوق النقد الدولي فنفى علمه بقرار من هذا النوع وبدوره سأل عن ارتباطه بمثل هذا المؤتمر.

بصمة قال وزير بارز في جلسة على هامش المؤتمر الدولي لدعم لبنان ان اقل من عام واحد من التنسيق بين المؤسسات الدولية الاقتصادية وخبراء محليين جعل هذه المؤسسات حساسة بالتعاطي مع الفريق الذي عمل معها اكثر من 15 عاما وان بصمات منطق اقتصادي ومالي رفض لسنوات طويلة بات حاضرا بشكل لافت.

تخصيص اكد وزير مولع بالتخصيص ان "عملية" تخصيص احدى الشركات الوطنية الكبرى ستحصل هذا العام بغض النظر عن الظروف الدولية لقطاع الطيران لان المهم التأكيد للمجتمع الدولي اتجاه الحكومة وليس النتائج الرقمية اضافة الى ضرورة ان تعود كل مؤسسة للعب دورها الطبيعي.

سلف اثار عدم دفع دولة عربية بارزة على صعيد تقديم المساعدات للبنان، اي مبلغ في مؤتمر باريس 3 تساؤلات في اكثر من وسط الا ان المعنيين فيها اكادوا انها دفعت قبل مدة قصيرة رقما مهما ولم يجد المسؤولون فيها سببا لتكرار احتساب الرقم مرتين او المرور بواسطة مؤتمر او صديق اجنبي.

اعلان ستبلغ فاتورة حملتين اعلائيتين متلازمتين وان اختلف موضوع كل واحدة منها 7.5 ملايين دولار اميركي، علما ان التمويل واحد حاليا على ان يسترد او يحسم من مساعدة قرض ستقدمها دولة كبرى.

ممنوع من التداول - ممنوع من التداول - ممنوع من التداول - ممنوع من التداول - ممنوع من التداول - ممنوع من التداول - ممنوع من التداول - ممنوع من التداول - ممنوع من التداول - ممنوع من التداول

تتمة ص 1

غموض والتباسات احاطت النتائج ..

الجدول الرسمي) حيث اكد المسؤول في الصندوق للاعمار والاقتصاد ان الصندوق تعهد فعلا بـ 700 مليون دولار للبنان الا انه اكد انها ليست التزامات نهائية بل هي قروض توزع على مدى 5 سنوات وبفائدة 4.5% مع فترة سماح قد تصل الى 4 او 5 سنوات ومع فترة سداد قد تصل الى 20 عاما، الا انها قروض محصورة بالبرنامج الاصلاحى للحكومة وكل سنة يرصد المبلغ بعد التأكد من ان الحكومة ماضية بشكل جدي في تطبيق البرنامج، وتحقيق الاصلاحات وبعد التأكد من الجدوى الحقيقية لهذا البرنامج ونتائجه.

كيف تقسم الاموال؟


مصدر مطلع قال للاعمار والاقتصاد ان الارقام الدقيقة لا تزال في علم الغيب ولكن بقرأة اولية يمكن القول ان مليارا دولار سيصلان خلال عام 2007 الى لبنان، جزء بسيط منها لتمويل العجز، والآخر لاستبدال ديون وان المبالغ المرصودة كلها يمكن الحديث عن 735 مليون دولار كهبات .. والباقي كله قروض.

منها خاوي الوفاض.. الاعمار والاقتصاد حاولت رسم خريطة للاموال المقدمة في باريس 3، ولم يكن من الممكن الاعتماد على الجدول الرسمي المنشور الذي تبين انه حافل بالاطحاء سواء من ناحية الارقام (بين 500 مليون يورو من فرنسا تحولت الى 650 مليون يورو في الجدول) ومن 400 مليون يورو من المفوضية الاوروبية تحولت الى 585 مليون .. ومن 770 ملون دولار من الولايات المتحدة باتت 890 مليون دولار!!! عدا عن الاخطاء الكبيرة في اسماء المؤسسات والمنظمات.. وجمع الارقام كاملة بما فيه المبلغ المقدم من صندوق النقد الدولي (100 مليون دولار) ضمن برنامج الذي جاء بعنوان (برنامج ما بعد الكوارث) الذي لا يتضمن نظريا شروطا على البلد، اما عمليا فهذا امر يحتاج لنقاش آخر، واحتساب (250 مليون دولار) من صندوق النقد العربي الذي اهلته وسائل الاعلام المحلية كلمته فلم يكن من الممكن رصد المبلغ الحقيقي، اذا بعد احتساب كل ما اعلن يصل المبلغ

الصندوق العربي للانماء

الجدول الوارد ادناه يتضمن الارقام كما استقتها الاعمار والاقتصاد بشكل رئيس من الكلمات التي اذيعت خلال المؤتمر، كما ان بعضها استقتته من مصدره لا سيما في الباب المتعلق بالصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (وليس صندوق النقد العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما جاء في


جدول مساعدات باريس 3 كما ورد في وسائل الاعلام		
الولايات المتحدة: 890 مليون دولار	المفوضية الأوروبية: 585 مليون يورو	فرنسا: 650 مليون يورو
صندوق نقد دولي: 100 مليون دولار	البنك الدولي: مليار دولار	المملكة العربية السعودية: مليار و100 مليون دولار
صندوق النقد العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: 700 مليون دولار	البنك الإسلامي للتنمية: 250 مليون دولار	البنك الأوروبي للاستثمار: 1183 مليون دولار
اللوكسمبورغ: 0.78 مليون دولار	صندوق النقد العربي: 250 مليون دولار	اليابان: 1.67 مليون دولار
الإمارات العربية المتحدة: 300 مليون دولار	ألمانيا: 133.9 مليون دولار	بلجيكا: 26 مليون دولار
إيطاليا: 156 مليون دولار	عمان: 10 ملايين دولار	تركيا: 20 مليون دولار
الجزائر: مليون دولار	بريطانيا: 115 مليون دولار	إسبانيا: 32.5 مليون دولار
فلندا: 1.04 مليون دولار	السويد: 5.85 مليون دولار	ماليزيا: مليون دولار
النمسا: 1.3 مليون دولار	قبرص: 1.105 مليون دولار	اليونان: 6.5 مليون دولار
الأردن: 8 ملايين دولار	مصر: 44 مليون دولار	سلوفينيا: 0.013 مليون دولار
كوريا الجنوبية: مليون دولار	دالعارك: 3.5 مليون دولار	كندا: 15 ملايين دولار
التروج: 15 مليون دولار	أستراليا: 5 ملايين دولار	الصين: 4 ملايين دولار
		إيرلندا: 2.6 مليون دولار




www.issuers.com

THE COMPLETE BANK-CARD AND ATM SOLUTION PROVIDER IN THE MIDDLE EAST AND AFRICA


ACQUIRING




CARD ISSUING



ATM DRIVING & MONITORING



CHIPS MAGNETIC PERSONALIZATION CENTER



THE FULL SELF-SERVICE ATM NETWORK

EGYPT | SUDAN | AFGHANISTAN | SYRIA | LIBANON | JORDAN | YEMEN

CreditCard Services Co. Sal

Capital: LL 10,000,000,000 fully paid, R.C.B 62829

Registered at the Central Bank of Lebanon as a Financial Institution under number 30

150 Corniche Street, Beirut 11032120 - P.O.Box: 113 - 8406, Lebanon

Email: info@csclbanon.com - Tel: 961 1 742 335 - Fax: 961 1 352 281

الاعمار والاقتصاد“ حصلت على كتاب التيار الوطني الى البنك الدولي؛ ورقة الحكومة اعتمدت تشخيصا خاطئا لمشاكل الاقتصاد وحصرتها بالدين واغفلت كلف الاصلاحات وتوزيع العبء المالي وسبل استخدام التمويل



انها من دون تكلفة، من هنا يتساءل الفرد لماذا هكذا إجراءات لم تأخذ منذ زمن من قبل الفريق عينه الذي يدير الاقتصاد الوطني. 3- الورقة تقابل فرصة الحصول على مساعدات خارجية بطريقة غير مسؤولة. -لاتذكر الورقة اي علاقة ما بين المساعدات الخارجية والتعهدات المالية، حيث يمكن تطبيق الاجراءات المحلية عينها مهما كان حجم المساعدات الخارجية. -تعتبر المساعدات الخارجية على انها تبرعات، ولا تظهر الورقة اي احتمال للشرط المعقولة تجاه الشعب اللبناني والدول المانحة حيث فشل الفريق الذي وضع الوثيقة في مواجهة الواجب الدستوري من حيث تقديم الموازنة لـ 3 سنوات متتالية مما يمنع اي نقاش داخلي حول مدى تأثير خيارات السياسة المالية. - لا توجد اي فكرة، في الورقة المقدمة، حول سبل استخدام التمويل الخارجي؛ المرسوم المالي، يحصر استخدام - اضافة الى عائدات الضريبة - بخدمة الدين. ان الحالة المزمنة للوضع الاقتصادي والمالي والاعمالي، وتدهور الخدمات العامة والعجز المؤسساتي على علاقة بشبكة الأمن الاجتماعي، كل ذلك لم يذكر ولو كمسائل بديلة. يعتبر التيار الوطني الحر انه من واجب الشعب اللبناني منع ضياع هكذا فرصة استثنائية، كما يذكر، ايضاً، انه من واجب اصدقاء لبنان ان يتأكدوا بان مساعداتهم المقدمة لا يتم التلاعب بها.

وصلت “الاعمار والاقتصاد“ على نص رسالة وجهها التيار الوطني الحر الى البنك الدولي وتضمنت ملاحظاته على الورقة الاصلاحية، وهي المرة الاولى التي يخاطب فيها تيار سياسي لبناني جهة دولية معنية بالشأن الاقتصادي اللبناني حيث كان على الدوام ومنذ 15 عاماً هذا كحراً على الجهة السياسية المسؤولة عن الفريق الاقتصادي المعني. وتقول مصادر شاركت في مؤتمر باريس 3 ان عدة مؤسسات اقتصادية وجهات معنية قد تلقت ملاحظات من التيار الوطني الحر وتحوي هذه الملاحظات على تقاطعات جيدة مع اراء خبراء ومتابعين لهذا الموضوع. وفي ما يلي ابرز ما في الورقة: عقد مؤتمر باريس 3 في وقت تمر فيه الحكومة اللبنانية بزمة سياسية داخلية حادة وجميع مؤسساتها مشلولة. وبأسف التنازل لعقد المؤتمر في هذه الظروف الحرجة للبنان حيث كان من الافضل ان يعقد في ظروف اكثر ملائمة بعد تأليف حكومة وحدة وطنية يتمثل فيها كل اللبنانيين وتمتعهم الثقة والقدرة على تحمل التضحيات المطلوبة منهم. ولكن بغض النظر عن الاعتبارات السياسية التي هي شأن لبناني داخلي، فان التيار يشتم علاقات المصادقة مع الدول والمنظمات الحاضرة لهذا المؤتمر والاهتمام الذي ابدوه بلبنان. وانطلاقاً من هذه النظرة الايجابية نرغب بأن نتبادل معكم ملاحظتنا على الورقة التي قدّمتموها الحكومة في هذا المؤتمر. بداية، تفتقر الورقة المقدمة، الى المصداقية والجديّة للأسباب التالية: 1- تعتمد الورقة على تشخيص خاطيء ووسطي. - تعتبر الورقة ان المشكلة الرئيسية في الاقتصاد اللبناني هي الدين العام، ولكن في الحقيقة، تتجاهل الورقة ان الاقتصاد الوطني وبعد ما لحق به من الحرب، وبشروط الاستثمار الضخمة وعجزت مالية كبيرة، لم يخفز النمو، بعيداً عن القضايا المرتبطة بارتفاع سعر النفط، كما تتجاهل ان (per capita income) بقي دون 3/1 عما كان عليه في عام 1975. وايضاً تتجاهل الورقة قضية هجرة الشباب اللبناني ومدى تأميمها سنويًا، ولا تأخذ بعين الاعتبار النمو الطبيعي للسكان. - الورقة تشترط ان هذا الدين تراكم كنتيجة لحوادث غير متكررة، حرب 1975-1990 والحرب الاسرائيلية ضد لبنان في صيف 2006. في الحقيقة الورقة تتعاضد عن السياسات المالية والنقدية المتبعة منذ عام 1992 التي نجم عنها تكاليف اقتصادية ومالية ضخمة في الاقتصاد اللبناني. - تعتبر الورقة ان الدين العام هو 178% من الناتج المحلي الاجمالي، وتراكمه قد تباطأ ومعدل الفائدة 7.5%. إن الورقة تتجاهل، من جهة تراكم المتأخرات وخسائر البنك المركزي والذي يمكن ان يؤدي الى وصول الدين الى 215% من الناتج المحلي

الاجمالي، ومن جهة اخرى هناك معونات الفائدة المستتقة من قبل البنك المركزي التي يمكن ان تؤثر على نسبة الفائدة لتصل الى 10%. 2- تعتمد الورقة على سياسة مالية غير واقعية وخطيرة. - الورقة تذكر نسبة نمو اسمي هو عملياً مساو لمعدل نسبة الفائدة لمدة 5 سنوات مقبلة؛ تقنياً يمكن القول بان هذا الافتراض البطولي يعني انه يمكن لأي دين ان يحتل بغض النظر عن مستواه، وعملياً فهي تتجاهل - عن عمد ام لا- المبادئ الاساسية لأسواق المال. كما تتجاهل تأثير تراجع الطلب والافقار. - تدعي، طبعاً المقصود هنا الورقة الحكومية، زيادة 10% في الناتج المحلي الاجمالي، الميزان الأولي للناتج المحلي الاجمالي، من خلال خفض المصاريف العامة (الرواتب، المعونات، النقل...)، وتنقسم الاجراءات الى مجموعتين: اجراءات تتطلب استثمارات او زيادة في التعرفة وهذا غير منصوص في الورقة. وأخرى قد تؤدي الى تدهور في الخدمات العامة التي هي اصلاً تعاني من حالة عجز. ان عدم القدرة على توزيع العبء المالي بشكل عادل يقود الى انفجار جدي لثروة الدولة ولأدائها الممتز اصلاً. - وتكمل الورقة اجراءاتها المالية بإجراءات تقنية تقسم تحت عناوين فضفاضة (النمو والمساواة) هذا العمل البلاغي مأخوذ من تقارير كتبت بمنطق مختلف، فمعظم هذه الاجراءات مقدمة على

باريس 3 أو مارشال 2

وهو ثلث الدعم الحكومي الذي تحصل عليه إسرائيل سنويًا في خطة “التمويل العسكري الخارجي“ تلقت إلى أن “الهدف هو نفسه، إذا لم يتمكن لبنان من العمل كدولة، فستواجه إسرائيل خطراً أكبر من عدم الاستقرار والإرهاب“.

وكان باسكوال، قد زار لبنان في 11 أيلول واجتمع مع مسؤولين في الحكومة والقطاع الخاص. وقدم ورقة الى الكونغرس تشدد على أن مستقبل الشرق الأوسط ككل يرتبط بشكل مباشر بمستقبل لبنان.. وترى الدراسة أنه لا يمكن التفريق بين إعادة إعمار لبنان ومصير “حزب الله“. وتدعو الدراسة الى ضرورة تأمين نحو مليار دولار أميركي لتعويض خسائر الإيرادات. فقد أسفرت الحرب عن خسائر مباشرة بلغت قيمتها 650 مليون دولار أميركي من إيرادات الدولة بحسب الدراسة... ومعلوم ان قسم الدبلوماسية العامة في وزارة الخارجية الاميركية قد قدم اقتراحاً باعطاء لبنان مليار دولار ولو بشروط لتحصين صورة اميركا بعد حرب تموز ولمساعدة خلفاء اميركا فيه، الا ان الادارة رفضت ذلك بحجة ان الوضع مستقر ولا خوف على الاعداء. في 10 كانون الثاني كشفت صحيفة “ديلي تلغراف“ البريطانية أن الرئيس الأميركي جورج بوش أقر إطار خطة سريّة لمساعدة الحكومة اللبنانية على منع انتشار التأثير الإيراني في لبنان؛ تسمح لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية باتخاذ إجراءات سريّة ضد حزب الله.

وأوضحت “أن الخطة الرئاسية السرية غير عسكرية، وتسمح لوكالة الاستخبارات بتقديم الدعم المالي واللوجستي لرئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة“. هذه الخطة وقمها بوش قبل عيد الميلاد في أعقاب مناقشات جرت بين مساعديه ومسؤولين سعوديين“. وأضافت إن “إدارة بوش تأمل أن تصبح هذه الخطة سداً منيعاً في وجه النفوذ المتنامي للشعبية المدعوم من إيران وسوريا، منذ سقوط نظام صدام حسين“. وأشارت الصحيفة الى أن خطة بوش “تتخطى بدعم المملكة العربية السعودية والأردن ومصر، إلى جانب إسرائيل، وتهدف إلى وقف الهيمنة الإيرانية في الشرق الأوسط، كما انها تعدّ مؤشراً على القلق المتنامي لدى إدارة بوش من التهديد الذي تمثله إيران“. ونسبت إلى مسؤول أميركي سابق لم تكشف هويته القول “إن السنيورة تحت الحصار هناك، ونحن نبحت دائماً عن طرق لمساعدة خلفائنا“.

لعل الأمر الأكثر أهمية في “مشروع مارشال“ هو ما ترتب على تنفيذ من توجهات في السياسة كما عرفت أوروبا والعالم الصناعي ربع قرن من الازدهار والنمو الاقتصادي من 1945 إلى 1970.. واذا نجح مشروع مارشال في استعاب الحركات الشيوعية وتقليص تأثيرها في بلدانها نتيجة تحقيق النمو والرفاه الى انه من الصعب ان يتحقق مثل ذلك في لبنان لكثير من الاسباب ابرزها انه في أوروبا كان هناك دولا بينما عندنا دوليات كما ان هناك رجال دولة اما في لبنان فهناك رجال دوليات.

حسن مرّوة

شروط منح الاموال والياتها وفوائد القروض ومدتها.. عناصر غامضة هيمنت على نتائج المؤتمر

يشوعي: باريس 3 حتى الآن مؤتمر الاعلان عن النيات الطيبة وليس الـ7.6 مليار دولار

أكبر قدر من الشفافية الممكنة ويوفر الكثير من التشكيك. ورأى يشوعي انه في ظل الوضع الحالي فلا احد يعلم من المسؤول عن تلك الاموال، وهذا الغموض كان له تأثير على بعض الدول في باريس 3، فعلى سبيل المثال، امتنعت الكويت وقطر عن المساهمة في تقديم المساعدات وكانها ترسل رسالة من عدم الثقة في التعاطي غير المسؤول لاموال المساعدات السابقة، السعودية قالت و100 مليون دولار، هذه المئة مليون هل هي منحة؟ قرض لا احد يعلم وما ينثر في الصحف لا يتسم بالجديّة. ولخص يشوعي كلامه بالقول “مؤتمر باريس حتى الآن هو مؤتمر الاعلان عن النيات الطيبة وليس مؤتمر الـ7.6 مليار دولار“. هل لبنان كان بحاجة فعلاً الى اموال باريس 3 للاستمرار؟ يجيب يشوعي في ظل السياسات المتبعة هناك حاجة لباريس 3 لضخ الاموال اما في حال اتباع سياسات تقارب الموضوع الاقتصادي من ناحية مختلفة تصبح اموال باريس 3 اضافة وليست حاجة ذلك ان الاموال المطلوبة موجودة في المصرف المركزي على شكل الفرض من المساعدات، هل هو قرض؟ ما هو سعر الفائدة وفترة السداد؟ وبذلك يبدو باريس 3 عبارة عن ارقام موعودة وبالتالي الرقم الموعود لا يعني انه الرقم الذي سيتحقق كما اننا لا نعلم حجم الاموال التي ستخصص للمشاريع وماهي الحصة التي ستخصص لإبدال دين بدين جديد كما حصل في باريس 2 وبالتالي تأثير هذا الاستبدال على خفض كلفة الدين العام في الموازنة. لذلك اعتقد ان هناك حاجة الى مزيد من المفاوضات، في كل الاحوال مطلوب من الحكومة ان تكون اكثر شفافية في كيفية استخدام هذه الاموال ذلك ان تعاطي الحكومة مع اموال المساعدات التي حصلت عليها بعد حرب 2003 لا يعطي الكثير من الطمأنينة، ففي السويد في مؤتمر ستوكهولم وعد لبنان بـ 950 مليون دولار لا احد يعلم اين اصبحت، لذلك انا اقترح انشاء صندوق خاص بالمساعدات التي حصلنا عليها نثرّف عليه الدولة ويراقب عمله ممثلون عن الدول المانحة واشخاص حياديون كفاء هذا في حال توفر النية طبعاً لعدم استعمال الاموال الخاصة للمساعدات لأغراض اخرى وكذلك كان يمكن ان يتوسع عمل الصندوق ليشمل الاموال الآتية من باريس 3 مما يسمح

استطاعت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة ان تحصل على “مساعدهات“ بقيمة 7,6 مليار دولار وهو رقم كبير جداً مقارنة بحجم لبنان وعدد سكانه، وهو الرقم الأكبر مقارنة مع كل الارقام التي سبق للبنان ان وعد بها، فحتى الرئيس الشهيد رفيق الحريري رغم هائلة الكلفة لم يستطع انجاز ما انجزه السنيورة في باريس 3.

ففي باريس 2 وعد الرئيس الحريري بـ 4.5 مليار دولار كمساعدات وقروض لم يحصل لبنان منها على اكثر من 2.5 مليار دولار كقروض، اما الصندوق العربي والدولي الذي اعلن عنه مع الاعلان عن اتفاق الطائف لمساعدة لبنان وإعادة اعمارها بعد الحرب فانه لم يبصر النور ابداً. وفي الوقت الذي كانت المساعدات في السابق تساهم فيها الدول العربية لتغطية الجزء الاكبر منها، دخل في باريس لاعبون جدد ابرزهم الولايات المتحدة الاميركية حيث ارتفع حجم مساعدتها للبنان من ملايين (10-50) الدولارات الى ما يقارب مليار هذه السنة فيما تحولت أوروبا الى المقرض الاول بعد ان احتكر العرب هذه المرتبة بشكل دائم وهو ما يعكس تغييرات كبيرة بالاساس والاهداف.

هذا الدعم الكبير للحكومة تقاوم مختلف انواع الضغوط الداخلية لإسقاطها مقابل الدعم الدولي المطلق لها يجعل وجهه شبه كبيرة بين باريس 3 ومشروع “مارشال“ على ان يستبدل اسم الاتحاد السوفياتي السابق بباران والاحزاب الشيوعية بحزب الله.

مشروع مارشال

جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية بخبر جيد كان لا بد من مواجهته، وهو خطر الشيوعية الذي بات يهدد أوروبا المنهكة من الحروب. فقد جلبت نهاية الحرب العالمية معها، ضمن ما جلبته، إحياء المواجهة بين الشيوعية والغرب. وكانت الاحزاب الشيوعية قد حققت نفسها مواقع قوية داخل معظم الدول الاوروبية، حين اصبحت هذه الاحزاب اهم الحركات السياسية المناهضة للفاشية (اسرائيل اليوم). وقد أفادت هذه الاحزاب من نشاطها في المقاومة خلال الحرب ضد الألمان، فضلاً عما وجدته من دعاية وتأييد من الاتحاد السوفياتي بسبب الانتماء العقائدي. من هنا كان تحرك الولايات المتحدة فأعلن وزير خارجيتها جورج مارشال في محاضرة في جامعة هارفرد، في 5 حزيران 1947، مبادرة مهمة، هي ما عرف فيما بعد باسم “مشروع مارشال“. وضع برنامج خاص لمساعدة أوروبا اقتصادياً، مبيناً أهمية إعادة إحياء الاقتصاد الأوروبي، ومطلب جميع الدول الأوروبية، بالتعاون فيما بينها لوضع خطة لإعادة التعمير. وأشار مارشال في إلقاء استعداده للولايات المتحدة للمساهمة المالية في مثل هذا البرنامج. إن كمال الخطر الشيوعي هو أحد الأسباب الأساسية.. في ضوء مبادرة مارشال اجتمعت 16 دولة أوروبية في باريس، وكوّنت ما عرف بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي وطلبت المساعدة من الحكومة الأميركية. ووافق الكونغرس الأميركي على “مشروع مارشال“ لمساعدة أوروبا تحت اسم قانون “الإعاشة الأوروبي“ في نيسان 1948، وقد

ثمن الخبير الاقتصادي الدكتور ايلي يشوعي، في قراءته للاعمار والاقتصاد نتائج باريس 3 وانعكاساته على الوضعين الاقتصادي والمالي، الاهتمام الدولي بلبنان ولكنه رأى ان الغلفت هو اختلاف باريس 3 عن سابقه باريس 2. ذلك ان باريس 2 كان عبارة عن ورقة مالية بحتة وعندنا من خلالها بـ 4.5 مليار دولار وصلنا منها 2.5 مليار دولار ولو لمساهمة المصارف في اقراض الدولة 3.6 مليار دولار بفائدة صفر% لما استطعنا توفير نحو 900 مليون دولار خدمة سنوية للدين العام. وتابع ان باريس 3- فضلاً عن كونه ورقة اصلاحية هو ايضاً ورقة سياسية، اذ عندما ننظر إلى تركيبة المساعدات نلاحظ ان 5 جهات هي: البنك الدولي، البنك الاوروبي، فرنسا، الولايات المتحدة والسعودية مساهمتها شكلت غالبية المساعدات وهذا دليل على أهمية الشق السياسي لباريس 3. في باريس 2 كانت الشروط العمومية التي رافقت القروض واضحة، الفائدة واضحة 5% والالتزامات واضحة 15 سنة مع 3 سنوات سماح. اما مع باريس 3 فالامر مختلف اذ يبدو ان هناك حاجة الى مزيد من المفاوضات بين الحكومة اللبنانية وحكومة كل دولة مانحة تطلب

الحكومة أعلنت الحصول على 7.6 مليارات دولار ليكون الدعم الأكبر في تاريخ لبنان شريك: برنامج الاصلاح يستجيب لمتطلبات البناء والإنعاش الاقتصادي والاستقرار النقدي بضمانة سلامة الشرط الأساسي للحصول على ثقة المجتمع المالي

أكد راعي مؤتمر باريس 3 الرئيس الفرنسي جاك شيراك "إعادة تأكيد التزامنا بدعم لبنان في جهوده الرامية الى مواجهة تحديات إعادة البناء على المدى الطويل". وتوجه الى السنيرة قائلًا: " دولة رئيس الوزراء، لقد اسممتم عن كذب عام 2002 بصفتكم وزير للمال في

الجهود التي بذلها دولة الرئيس رفيق الحريري لإعادة إنعاش بلدكم. وانتم تضطلعون اليوم بمسؤولية السير على خطاه ومواصلة المهمة، إن برنامج الإصلاح الذي أعدته وتبنته حكومتكم في 4 كانون الثاني الماضي يستجيب لهذه المتطلبات، هو برنامج يطمح الى إعادة البناء و إنعاش

والإنتاجية، خريطة طريق طموحة وواقعية في الوقت نفسه، أكد على نوعيتها الخبراء الدوليين الذين كانوا مجتمعين هنا بالذات قبل أسبوعين. هذا البرنامج سيسمح بوضع حد لهجرة الشباب، وخلق فرص جديدة وتحديث اقتصاد البلاد".



في لبنان في القطاعات الانسانية والمادية والانمائية، فضلاً عن ازالة الألغام وتطهير الاراضي اللبنانية من مخلفات الغزو، مثلاً، القنابل العنقودية والألغام التي زرعتها اسرائيل في هذه المنطقة خلال العقود الماضية من احتلال جنوب لبنان".

إيطاليا

وأكد وزير الخارجية الايطالي ماسيمو داليما ان نجاح المؤتمر يعود الى التزام فرنسا في شكل سخي جداً. وأشار الى وقوف ايطاليا بجانب لبنان حيث "نشر جنودنا في جنوب لبنان في اطار اليونيفيل، ونحن لسنا ملتزمين بتحقيق الأمن فحسب ولكن أيضاً تحقيق التضامن ومساعدة الشعب اللبناني".

وأضاف: "قدمنا للبنان أكثر من 30 مليون أورو خلال الاسابيع الماضية وقررنا الآن ان نقدم 120 مليون أورو لانتاج اعمال هذا المؤتمر. وفي الوقت نفسه اعتمدنا اجراءات اخرى كقرار تطبيق دفع او تسديد الديون التجارية الايطالية المترتبة على لبنان".

وأود ان انتهر الفرصة كي اطلق نداء الى كل اللبنانيين والى القوى السياسية كي تضع حداً لتصعيد العنف. نحن ندعم في جنوب لبنان في اطار اليونيفيل، ونحن لسنا ملتزمين بتحقيق الأمن فحسب ولكن أيضاً تحقيق التضامن ومساعدة الشعب اللبناني".

اسبانيا

وأكد وزير الخارجية الاسباني ميغيل انخيل مورانتيوس "ان اسبانيا تلتزم مساعدة لبنان كي يكون مستقبلياً وعنده مشرقاً. لبنان عاش خلال السنتين الماضيتين حقبة اليمة، انتت على كل التقدم الذي تمكن من احرازه خلال السنوات الماضية. فالى جانب الدين العام الكبير انهارت تقريباً الاقتصاد اللبناني وازداد ضعفه، لذلك يحتاج لبنان الى دعمنا جميعاً".

وأشار مورانتيوس الى دعم حكومة اسبانيا للرئيس السنيرة، لافتاً الى ان "انتعاش الاقتصاد اللبناني يحتاج اولاً الى جهود دعم لبنان ان يكون مستقراً وحراً ومزدهراً، كما ان تحطى المشاكل التي يواجهها لبنان يجب ان يكون على الصعيد الوطني وبمساعدة الدولة لخدمة مصلحة الشعب اللبناني. لذلك من الضروري التوصل الى اجماع ووحدة في لبنان، وان الوساطة التي يبذلها الأمين العام لجامعة الدول العربية (عمر موسى) الى جهود الحكومات الاخرى تحتاج الى مساندة سياسية، واسبانيا من جهتها مستعدة لمواصلة هذه المسيرة من خلال دعمها للجهود الدبلوماسية. لكن الاوضاع يجب الا تغير اطلاقاً التزام الاسرة الدولية المحافظة على سيادة لبنان. ان تطبيق قرارات مجلس الأمن يجب ان يكون مضموناً لا سيما القرارين 1559 و1701، وبمواجهة المأساة الانسانية قدمت اسبانيا مساعدات فورية في آب الماضي 5 ملايين أورو وتهدمت في مؤتمر استوكهولم بتقديم مساعدات اضافية لاعادة الاعمار".

الامارات العربية

وأعلن ممثل دولة الامارات العربية المتحدة عبدالله بن زايد انهم "تبرع دولة الامارات، عبر صندوق ابو ظبي للتنمية، 300 مليون دولار في شكل عاجل وفوري"، مؤكداً "حرص الامارات، حكومة وشعباً، على مواصلة تقديم الدعم السياسي والمادي والانساني لحكومة لبنان الشقيق وشعبه".

الامارات العربية

وأشار الى ان "حكومة الامارات والمؤسسات الخيرية والانسانية فيها عجلت، بتوجيهات سامية من رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات، في تقديم كل انواع الدعم والمساعدات الى الاخوة الاشقاء

العربي دائماً بجانب لبنان في الجهود الرامية الى دفع عجلة التنمية في مختلف مناطق البلاد وتحقيق الرفاهية لمختلف فئات الشعب. ومنذ بداية التسعينات انطلقت مساهمات الصندوق العربي في تمويل العديد من المشاريع التنموية بما يزيد على مليار و3000 مليون دولار شملت مختلف القطاعات".

بلجيكا

وعد وزير الخارجية البلجيكي كارل دو غوشت "بتقديم 20 مليون أورو، منها 10 ملايين في اطار برنامج التعاون البلجيكي" وقال: "سنعامل مع الحكومة اللبنانية من اجل اعادة تأهيل المجتمعات المحلية. ويغطي الجزء الثاني من الملايين العشرة معاملات التصدير والاستثمار، على ان يقدم مبلغ اضافي لم يحدد وفقاً للبرامج مع الامم المتحدة".

وقال: "استجابات الاسرة الدولية، وخصوصاً الاتحاد الاوروبي، لحاجات لبنان في شكل كبير، وفقاً للقرار 1701 لمساعدة اليونيفيل". واصبحت لدينا اداة فاعلة لخدمة السلام في لبنان. وكما تعرفون، تشارك بلجيكا في اليونيفيل بـ400 جندي لازالة الألغام، وستساعد لبنان وخصوصاً في اطار نزع الألغام، ونعمل أيضاً على تحسين الوضع الاقتصادي في الجنوب".

لوكسمبورغ

وأثنى رئيس وزراء لوكسمبورغ جان كلود بانكر على برنامج الحكومة الشرعية في لبنان التي يترأسها الرئيس فؤاد السنيرة".

ورأى انه "برنامج مفهوم، متماسك، فاعل، طموح وواعد جداً". وأعلن "رغبة لوكسمبورغ في المساهمة في الـ900 الف أورو، ونضيف اليها اليوم الـ600 الف أورو، بحيث يصبح الملف مليون ونصف مليون أورو". وأكد "مواصلة تعزيز المساعدات والتعاون مع لبنان". وتضمن ان "يكون التضامن الدولي الذي نعبّر عنه اليوم مساهماً ومستكملاً للاجماع الوطني اللبناني. فهذا الاجماع حاجة ضرورية للبنان كي يتمكن من السير مجدداً في طريق الازدهار".

وتوجه الى الرئيس السنيرة قائلًا: "من واجب حكومتكم تطبيق القرارات التي اتخذتها. ولا شك في ان عملية التطبيق ستكون صعبة، لذلك طلبت الحكومة الدعم الدولي. واليوم تأكد لكم ان الاتحاد الاوروبي لن يبخل بأي مساعدة عسكرية او مالية او اقتصادية". وخاطب "مس المسؤولين لدى جميع الفرقاء اللبنانيين لدعم الديموقراطية المنتخبة شرعياً والمضي معاً في الحوار. ومن خلال ذلك فقط، يمكن ان نتوصل الى حل نهائي".

وأشار الى ان "حكومة الامارات والمؤسسات الخيرية والانسانية فيها عجلت، بتوجيهات سامية من رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات، في تقديم كل انواع الدعم والمساعدات الى الاخوة الاشقاء

ولن ينتهي الدعم غدا. ادارة الازمة تؤكد ضرورة تحقيق السلام في المنطقة بأسرها. هذا السلام سيواصل الاتحاد الاوروبي العمل من اجله، وسنواصل دعم لبنان في تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز اقتصاده كي يتمكن من استعادة استقراره".

البنك الدولي للاستثمارات

وقال رئيس البنك الدولي للاستثمارات فيليب بانشتات: "التزمنا تقديم قروض تبلغ 300 مليون أورو، وخلال الاعوام الاربعة القادمة تخطينا هذا المبلغ بكثير، ونحن لا نزال مستعدين للمساهمة ولدعم لبنان في هذه الازمة الصعبة، وسنقدم هذا الدعم عبر تمويل استثمارات مهمة اعتبرها برنامج الاصلاح اللبناني اولوية". وأوضح انه سيدعم "استثمارات القطاع الخاص، وان البنك الدولي للاستثمار ينوي ان يقدم لدعم برنامج الاصلاحات 900 مليون أورو تقريبا، 400 مليون منها للاستثمارات الاولوية في القطاع العام ومليون أورو تقريبا لاستثمارات القطاع الخاص".

البنك الاسلامي

وشدد ممثل "البنك الاسلامي للتنمية" امامو باباكارسيبي على ان "البنك وشركاءه مصممون على تحقيق برنامج حكومة الرئيس السنيرة الاصلاحية، وننوي تقديم 250 مليون دولار لاعادة الاعمار". وحيا "الشعب اللبناني لشجاعته، وحكومة الرئيس السنيرة "لالتزامها وضع لبنان على الطريق الصحيح للتنمية".

وأشار الى ان "حكومة الامارات والمؤسسات الخيرية والانسانية فيها عجلت، بتوجيهات سامية من رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات، في تقديم كل انواع الدعم والمساعدات الى الاخوة الاشقاء

البنك العربي للتنمية

وشكر المدير العام للصندوق العربي للتنمية الاقتصادية عبد اللطيف يوسف الحمد الرئيس شريك على استضافة هذا اللقاء متمنياً "ان يكون نقطة انطلاق جديدة لتحقيق النمو والازدهار والتوازن والاستقرار في لبنان العزيز علينا جميعاً، وذلك من اجل بناء اقتصاد قوي ومزدهر يوفر فرص العمل ويضمن النمو الاقتصادي في اطار الاستقرار والعدالة الاجتماعية". واضاف: "كان الصندوق

يتماشى ايضا مع تطبيق برنامج الاصلاحات الذي يمكن ان يسمح للبنان بأن يسير على طريق النمو الدائم". واعتبر ان "تطبيق برنامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية والاجتماعية يحتاج الى اجماع دولي واجماع وطني ندعو اليه. واجبي الحكومة التي وضعت برنامج اصلاحاتها. وبالتماسي مع ذلك، حاولت ان تحض الشعب اللبناني على المساهمة والمشاركة فيه قبل حرب تموز المدمرة وبعدها".

وأشار الى ان "البرنامج ركز جزءاً كبيراً من مساهماته لتعزيز الاصلاحات الادارية في لبنان التي ترمي الى جعل المؤسسات العاملة اكثر شفافية وفعالية. ودعم الحكومة من خلال تقديم النصائح في مؤسسات عدة للدولة، وتشمل ايضا متابعة الاعمال الحكومية من اجل تعزيز هذا التعاون. ونحن في خدمة الحكومة اللبنانية لزيادة مفاعيل الحكم السليم". وقال: "ندعم وكالات الامم المتحدة هذا البرنامج، وأؤكد ان مجموعة التنمية في الامم المتحدة التي تشمل 20 دولة تقريبا، وضعت بطلب من الحكومة صندوقاً يمكن ان يقدم موارد مالية لدعم مشاريع اعادة الاعمار وتمويلها. وقد بدأ عمله وقدم دعماً كبيراً الى برنامج الاصلاحات، ويمكن ان يبرع عملية تقديم الاموال".

الاتحاد الاوروبي

وأكد الممثل الاعلى للسياسة الخارجية والامن المشترك للاتحاد الاوروبي خافيير سولانا "اننا لن نألو جهداً لدعم الحكومة اللبنانية. والاتحاد الاوروبي كان وسيبقى احد المساهمين الاول في هذا الدعم. لكن الاسرة الدولية ايضا في حاجة الى لبنان مستقل وسيد وحر في قراراته وتحالفاته مما يمكنه من ان يؤدي دوراً كبيراً في الاسرة الدولية وان يعزز التوازن في المنطقة".

وقال: "لبنان مرة اخرى يعيش اوقاتاً صعبة، وان ازدهار شعبه وورفاهه والاستقرار هي من الاهداف الاساسية. ولا شك في ان مجموعة البرامج الاصلاحية يمكنها ان تعمل على تحقيق هذه الاهداف، وستستمر في تضامنا ودعمنا للبنان بعد هذه الفترة التي وضعتها الحكومة اللبنانية. وندعم هذا البرنامج وكل الجهود الآيلة الى تطبيقها، ولا سيما برنامج الاصلاحات الهيكلية التي تتعلق بالموازنة، وتضمن ان تتحقق لتعزيز كل الاستثمارات العامة". كذلك، رعب "برنامج الضخمة الذي يشمل قطاعات عدة، ولا سيما قطاعي الكهرباء والاتصالات"، معتبراً ان "هذه الاعمال ستعزز قدرة النمو في الاقتصاد اللبناني من خلال زيادة الفاعليات".

ورأى ان "الاصلاحات الوطنية والداخلية لن تكون كافية لتجنب لبنان اخطاراً كثيرة. لذلك يحتاج هذا البرنامج الى دعم كبير من كل الدول المانحة، اذا أردنا ان نستعيد لبنان استقراره ونموه الاقتصادي واستقراره الاجتماعي". ورجح ان "يتطلب انتعاش لبنان الاقتصادي والاجتماعي وقتاً طويلاً حتى بعد خمس سنوات. وقد يبقى مستوى الدين اكثر من مئة في المئة من اجمالي الناتج المحلي".

برنامج الامم المتحدة الانمائي

وقال مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي كمال درويش ان "خفض الدين العام في شكل ملموس حاجة ملحة، ويجب ان

تتمكن لبنان، في مؤتمر باريس 3، من جمع 7.6 مليارات دولار التي توزعت بين قروض واستثمارات وهبات. واتت اهم المساعدات والوعود من المملكة العربية السعودية وفرنسا والبنك الدولي والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة. واعلنت الدول والصناديق والبرامج المشاركة في مؤتمر "باريس 3" مساهماتها المالية التي قدمتها الى لبنان، عبر ممثلين لها توالوا على الكلام. وهنا خلاصات الكلمات التي القوها.

اليابان

قال وزير خارجية اليابان تارو أسو: "ان العلف لا يحل النزاعات، ومن الضروري ان نعمل على تحقيق السلام. ان استقرار لبنان ضروري لتحقيق السلام في الشرق الاوسط، لذلك على الاسرة الدولية ان تدعم وتساهم لاجل استقرار لبنان، واليابان سيساهم في هذا الاطار لدعم لبنان في اطار الجهود العامة لدعم السلام في الشرق الاوسط".

تعدت تقديم سبعة ملايين دولار من المساعدات الانسانية من طريق المؤسسات الدولية في مجال المأكولات والملابس وتحسين نوعية المياه ونزع الألغام والاجسام غير المنفجرة، وتعدت تقديم مساعدات قدرها 1.3 مليون دولار لمساعدة المؤسسات غير الحكومية اليابانية العاملة في لبنان وتقديم مساعدات قدرها مليون دولار لدعم مفوضية الامم المتحدة للاجئين في الجنوب وسنقدم ايضا 670 مليون دولار تقريبا لبرنامج الامن الانساني ومليون دولار لنزع الألغام والاجسام غير المنفجرة. والمساعدات الاجمالية قدرت بـ1.1 مليون دولار منذ اب الماضي، وندعم في هذا الاطار الجهود التي يبذلها الرئيس فؤاد السنيرة لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي رغم كل الظروف الصعبة، كما ان اليابان يقدم دعماً كبيراً لتطبيق القرار 1701 الصادر عن مجلس الامن، وتخشي في الوقت نفسه استمرار الاضطرابات السياسية في لبنان، لذلك تنتمى ان يحل المعنيون خلافاتهم عبر الحوار".

صندوق النقد

وأكد النائب الاول لرئيس صندوق النقد الدولي جون ليبسكي ان "الصندوق يصر على مساعدة لبنان الذي خرج من حرب تموز اضعف وضعه، خصوصاً انه يعمل على اعادة الاعمار ويواجه عقبات كبيرة هي الدين العام الذي يصل الى 40 مليار دولار ويشكل خطراً كبيراً على الاستقرار المالي فيه وعيناً على مالمية العامة، وعاملاً سلبياً جداً لا يخدم اطلاقاً نموه الاقتصادي".

ورحب "بتنوع الاصلاحات الاقتصادية التي وضعتها الحكومة اللبنانية. وندعم هذا البرنامج وكل الجهود الآيلة الى تطبيقها، ولا سيما برنامج الاصلاحات الهيكلية التي تتعلق بالموازنة، وتضمن ان تتحقق لتعزيز كل الاستثمارات العامة". كذلك، رعب "برنامج الضخمة الذي يشمل قطاعات عدة، ولا سيما قطاعي الكهرباء والاتصالات"، معتبراً ان "هذه الاعمال ستعزز قدرة النمو في الاقتصاد اللبناني من خلال زيادة الفاعليات". ورأى ان "الاصلاحات الوطنية والداخلية لن تكون كافية لتجنب لبنان اخطاراً كثيرة. لذلك يحتاج هذا البرنامج الى دعم كبير من كل الدول المانحة، اذا أردنا ان نستعيد لبنان استقراره ونموه الاقتصادي واستقراره الاجتماعي". ورجح ان "يتطلب انتعاش لبنان الاقتصادي والاجتماعي وقتاً طويلاً حتى بعد خمس سنوات. وقد يبقى مستوى الدين اكثر من مئة في المئة من اجمالي الناتج المحلي".

برنامج الامم المتحدة الانمائي

وقال مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي كمال درويش ان "خفض الدين العام في شكل ملموس حاجة ملحة، ويجب ان



رايس: ملتزمون ببناء دولة لبنانية مستقرة وموحدة!



نعمل بالتعاون مع كل اصدقائنا وشركائنا في العالم لدعم حكومة السنيورة، وذلك لتأمين فرص ازدهار اقتصادي للشعب اللبناني... وسوف يطلب الرئيس بوش من الكونغرس الأميركي 770 مليون دولار لدعم البرنامج الاصلاح اللبناني، وسوف تتضمن هذه المساعدات، مساعدات اقتصادية واجتماعية وسوف نقدم قذراً كبيراً من هذه المساعدات على شكل قروض فورية".

وأضافت: "وفيما نحن نتقدم نحو إعادة الاعمار لا يجب ان ننفل اطلاقاً على انه من الضروري ان نطبق كافة قرارات الامم المتحدة المتعلقة بلبنان، لا سيما القرار 1701 الصادر عن مجلس الامن، وهذا القرار مهم للغاية لتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة".

البرازيل

وأشار وزير الخارجية البرازيلي سيلو اموريم الى انه "سبق ان اعلنا في مؤتمر استوكهولم تقديم 500 الف دولار مساعدة مالية لاعادة الاعمار. ونعلن اليوم مساهمة اضافية قدرها مليون دولار لتمويل مشاريع التعاون الثنائي". وقال: "اعلم ان هذه المساهمة متواضعة جداً، لكن يجب ان نتفهموا ان هذه بداية جيدة لدولة من دول طور النمو كالبرازيل. ونود ان نضيف الى هذه المساعدة الفورية تعاوناً مهماً في القطاع الخاص، ولكن أيضاً بدعم كل المؤسسات العامة، ولا سيما البنك البرازيلي للتعمية".

بريطانيا

وعدت وزيرة الخارجية البريطانية مارغريت بيبكيت "بان تصل المساهمة البريطانية الى 150 مليون دولار". وقالت: "قرنا اليوم رفع المساهمة البريطانية في عمليات الاعانة مع الامم المتحدة الى 40 مليون دولار، وقسم كبير من هذه المساهمة سيذهب الى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الذين يعتبرون من اضعف الفئات فيه".

وأشادت بالبرنامج الاصلاح الحكومي، قائلة: "علينا ليس التزام دعم لبنان مالياً فحسب إنما أيضاً مضاعفة جهدها كي ندعم حكومة وشعباً. وفي هذا الاطار تلتزم المملكة المتحدة بقوة في هذا الصدد".

ماليزيا

وأشار وزير الخارجية الماليزي عبد الواحد البار الى ان "ماليزيا التي تتأسر المؤتمر الاسلامي ساهمت في جهود ما بعد حرب تموز، ولا سيما في تطبيق القرار 1701، وهي تشارك في اليونيفيل". وشدد على ان "مؤتمر باريس 3 مهم جداً، انا أردنا للبنان ان يكون مستقراً وحراً وسيداً وديموقراطياً".

وقال: "دعت ماليزيا الجهود التي يبذلها لبنان لاعادة الاعمار. لذلك قدما اليه مساعدة بقيمة 150 مليون دولار. وللمرة الأولى، تقدم ماليزيا هذه المساهمة الكبيرة لبلد معين. وهذا كله دليل على التزامنا بمساعدة لبنان".

وعد بتقديم 3 ملايين دولار اضافي لدعم اعادة الاعمار". وقال: "دعم لبنان المال الماليزي وافق على مناقشة اعادة هيكلة السندات المالية اللبنانية".

فنلندا

واعتبر وزير الخارجية الفنلندي اركي توميويا ان "الدعم الذي تحتاج اليه الدولة اللبنانية يدفعنا الى تأكيد التضامن معها. فنلندا قدمت العام الماضي مساهمة مالية 500 الف يورو اجمالاً وتركزت على المساعدات الطبية والانسانية وعلى رفع آثار الضرر البيئي. وهذه السنة ستقدم 800 الف يورو لدعم اعادة الاعمار في لبنان بالتعاون مع الامم المتحدة، وذلك لمساعدة القطاعات التي تحتاج الى هذه المساعدة".

هولندا

واعتبر وزير الخارجية الهولندي برنارد بوت ان "نجاح عملية اعادة الاعمار والاستقرار الاقتصادي في لبنان تمر عبر السلام والاستقرار، نظراً الى المآزق السياسي اللبناني". واذن ان "هولندا تدعم بقوة الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية الديموقراطية المنتخبة ثرياً برئاسة الرئيس السنيورة".

وشدد على ان "دعم الدول المجاورة للبنان ضروري اذا اردنا لهذه الجهود النجاح". وقال: "يشكل المؤتمر خطوة مهمة لاجراء لبنان من مآزقه السياسي (وتشجيع) عملية اعادة الاعمار فيه، خدمة لكل اللبنانيين. ونحن مقتنعون بان امن لبنان واستقراره يشكلان خطوة اولي نحو تحقيق الامن والاستقرار في كل المنطقة".

ووصف برنامج الإصلاحات الحكومية انه "طموح وبناء، وعلى المجتمع اللبناني جمع

كل قواه لانجاحه"، مؤكداً "مواصلة هولندا التزاماتها لإصلاح قطاع الامن في لبنان. وقد مولنا أيضاً مشاريع تعزيز قدرات السلطات المحلية وتعزيز الحوار بين الطوائف".

النمسا

وقالت وزيرة الخارجية النمساوية اورسولا بلاستيكن "جميع القوى اللبنانية مدعوة الى بذل كل الجهود الضرورية لاعادة اطلاق الحوار ولدعم برنامج مشروع وطني مع احترام المؤسسات اللبنانية الديموقراطية، ونحن ندعم البرنامج الاصلاح الذي وضعته الحكومة اللبنانية من اجل انعاش الاقتصاد اللبناني وتحقيق الامن الاجتماعي، ونعتبر هذا البرنامج قاعدة اساسية للتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. وقد جمعنا تسعمئة الف يورو على شكل مساعدات انسانية ولنزاع الالغام، وسنكمل هذه المساهمة بمليون يورو اضافية، لدعم المتضررين وبرنامج الاصلاحات".

أسوج

من جهته، ذكر وزير الخارجية الاسوي كارل بيدل بت مؤتمر استوكهولم الذي عقد في باريس في 17 أيار، مشيراً الى ان "مؤتمر باريس 3 مهم جداً، انا أردنا للبنان ان يكون مستقراً وحراً وسيداً وديموقراطياً".

سلوفينيا

وشدد وزير الخارجية السلوفيني ديميتري روبل على "دعم سلوفينيا للحكومة اللبنانية في اطار الجهود التي تبذلها للخروج من المآزق السياسي بالحوار واحترام المؤسسات اللبنانية الديموقراطية". وقال: "دعم لبنان من خلال الصندوق الدولي لنزع الالغام الذي ينسق جهوده مع جهود نزع الالغام للامم المتحدة. وفي آب 2006، استجابت سلوفينيا لطلب الحكومة اللبنانية. واليوم نقدم دعماً جديداً. وافاد ان "الاموال المتوقعة ان تقدمها الحكومة السلوفينية سنة 2007 تصل الى 700 الف يورو".

اليونان

وقالت وزيرة الخارجية اليونانية دورا باكوپانيس: "أضمت صوتي الى كل من نادوا بجل سياسي للنزاع السياسي والازمة الفلسطينية ومزارع شعياً. وأؤكد اننا قدما 5 ملايين يورو كمساعدة. والآن نقدم مساعدات اضافية قدرها 5 ملايين يورو في اطار عملية اعادة الاعمار في لبنان".

قبرص

وأشار وزير الخارجية القبرصي جورج ليليكاس الى "اننا وعدنا في مؤتمر استوكهولم بوضع لبنان على لائحة الدول التي ننوي تقديم المساعدة اليها حتى سنة 2009. وكل سنة سنقدم اليه 340 الف يورو في اطار مشاريع التعاون للتعمية".

واعلن اقرار الحكومة القبرصية بالمساهمة بـ270 الف يورو وستجدها خلال السنوات الخمس المقبلة. وبذلك تصل المساعدات الى 850 الف يورو اجمالياً".

الاردن

وقال نائب رئيس الحكومة الاردنية زياد الظريف: "لدينا برنامج وطني لبناني يرمي الى تحقيق التنمية المعتمدة على الذات، وفيه جهد وطني قاس يتطلب منا جميعاً

الدعم والتأييد. وسيحقق هذا البرنامج ان شاء الله النجاح مع التعاون الدولي. ورغم الظروف الصعبة والاحتلال والحرب، كان الاردن اول من بادر الى دعم لبنان ومساعدته في تخطي الازمة، سواء من خلال الجسر الجوي او بتقديم معونات".

وجدد تأكيد "تعهد الاردن بتقديم 8 ملايين دولار مساعدة لاعادة بناء عدد من القرى التي دمرتها الحرب". وأمل في ان "يكون هذا المؤتمر بداية انطلاق جديدة للبنان الجديد".

مصر

وقال وزير المال المصري بطرس بطرس غالي ان "مصر كانت دائماً تدعم لبنان الشقيق، وحتى الآن قدمت ستة ملايين دولار لاعادة بناء الشبكات الكهربائية والبنى التحتية، ونحن ملتزمون بتقديم مبلغ اضافي بقيمة 44 مليون دولار لاعادة تأهيل البنى التحتية".

كندا

وأكدت وزيرة التعاون الدولي في كندا جوزي برنار "الحرص على دعمنا الدائم لجهود الحكومة اللبنانية لاجل الاستقرار وتعزيز الديموقراطية في لبنان". وأشارت الى ان "كندا قدمت مساهمة قيمتها 30 مليون دولار كندي لمساعدة الشعب اللبناني في النهوض من هذه الازمة، تصاف ايها مساهمة بقيمة 20 مليون دولار كندي". وقالت ان "كندا ولبنان يقفان جنباً الى جنب في الدفاع عن الديموقراطية الحرة".

ايرلندا

وأعلن وزير المال الايرلندي براين كوين تقديم ايرلندا "منحة اضافية بقيمة مليوني يورو الى لبنان في السنتين المقبلتين". وقال: "هذا يعني اننا قدما 4.5 ملايين يورو للمساعدة. وباسم الشعب الايرلندي نعرض دعماً لشعب لبنان وانضمامنا الى الاسرة الدولية في دعم لبنان وحكومته وشعبه".

الدانمارك

وتوجه وزير المال الدانماركي ثور بيدرسن الى الرئيس السنيورة قائلاً: "تواجهون تحدياً هاملاً. ولكن يمكنكم ان تغادروا هذا المؤتمر وانتم تعلمون ان لديكم اصدقاء كثر في العالم يدعمونكم ويؤمنون شعب لبنان".

وأعلن ان "الدانمارك تلتزم على صعيد ثنائي تقديم 5 ملايين دولار اميركي دعماً للبنان و جهود اعادة الاعمار فيه". وأشار الى انه "سيتم التركيز على تحسين ظروف معيشة السكان في الجنوب وازالة الالغام ودعم مخيمات اللاجئين. اضافة الى ذلك، سنقدم المساعدة لدعم تطبيق القرار 1701".

تركيا

واعتبر وزير الخارجية التركي عبدالله غول ان "المؤتمر يشكل فرصة اخرى لنا كي نكرر التزامنا وحدة لبنان السياسية وسيادة اراضيها وضرورة اعادة اعمار البلد". وشدد على ضرورة "تركيز جهودنا على بلسمه جراح البلاد، ولا سيما بعد كل الغتيلات السياسية التي حصلت في لبنان والتي زعمت الحكومة اللبنانية".

واعلن "تقديم تركيا 20 مليون دولار لاعادة اعمار لبنان في شكل قروض، ودعماً لمشاريع اعادة الاعمار. وبذلك، تصل القروض الاجمالية التركية الى 50 مليون دولار".

وقال: "من الضروري ان يستعيد لبنان استقراره والذي يمكنه ان يأتي بالنفع على كل دول المنطقة". وحذر من ان "الوضع في لبنان خطر، داعياً الاسرة الدولية وخصوصاً الافرقاء اللبنانيين الى بذل كل الجهود الضرورية لتوفير الاستقرار".

روسيا

وقال الممثل الشخصي للرئيس الروسي

اخبار مصرفية ومالية



جمعية المصارف ترد: ندفع 70 ملياراً TVA

صدر عن مديرية الاعلام والعلاقات العامة في جمعية المصارف البيان الآتي نصه: صدرت في الفترة الاخيرة تصريحات تناولت قطاع المصرفي عموماً وبعض المصارف خصوصاً، وتركزت على ثلاثة موضوعات. تمثل الاول في عدم دفع المصارف لضريبة القيمة المضافة، وقد تم التركيز عليها في احد اهم برامج "التوك شو". جاء الموضوع الثاني بلسان احد السياسيين حيث تعرض لأحد المصارف اللبنانية مورداً رقماً عن توظيفاته لدى الدولة بمبالغ تفوق كل مقاييس الارقام في لبنان، كما تعرض بتضخيم لافت الى ارباح المصارف ورساميلها. وحرصاً على النقاش الموضوعي وصحة المعلومات، رأت الجمعية ان تضع امام الرأي العام الحقائق والمعطيات الآتية:

أولاً. وفي ما خص ضريبة القيمة المضافة: فإن المصارف تتحمل وتدفع هذه الضريبة بما مجموعه 70 ملياراً على كل نقاطها التشغيلية البالغة 774 مليار ل.ل. حسب ارقام العام 2005 كما سائر مستهلكي السلع والخدمات من الافراد والاسر في لبنان. بيد ان المصارف. وهذا ما يفرقها بل يميزها عن سائر المؤسسات. لا تسترد بمبالغ القيمة المضافة التي تدفعها للخرافة. وقد فات ذلك المتدخلين من الخبراء الاقتصاديين في البرنامج المذكور وكذلك مقدم البرنامج، والذين نقدر لهم جميعاً مهنتهم بكل الاحوال.

وبالعكس، يهملنا تسليط الضوء على موضوع المصارف والضرائب. فموظفو المصارف يسدون كما سائر الاجراء في البلد الضريبة ويدفعون 68 ملياراً على رواتبهم واجورهم البالغة 749 مليار ل.ل. حسب ارقام عام 2006. كما ان المصارف كمؤسسات تسد ضريبة الارباح بشكل افضل من سائر الشركات، نظراً لدقة وشفافية محاسبتها والرقابة عليها. وقد سددت حسب ما يمكن تبينه من حساب الارباح والخسائر المجمع عام 2005 ما يقارب 150 مليار ل.ل. علماً ان ارباح القطاع قبل الضريبة قاربت 930 مليار ل.ل. و 782 ملياراً بعد اقتطاع الضريبة اي ما يوازي 519 مليون دولار اميركي. وحسب معطيات وزارة المال، بلغت حصة المصارف من الضريبة على ارباح الشركات في لبنان عام 2005 ما يقارب 30 % من اجمالي حصة هذه الضريبة لدى الخزينة، بينما لا تمثل ارباح المصارف سوى اقل من 10% من ارباح قطاع الشركات في لبنان. وللعلم فإن المصارف تتطعن لمصلحة الخزينة وتحول لها ضريبة الفوائد (5 %) والتي بلغت حصيلتها حسب وزارة المال 378 مليار ل.ل. خلال العام 2005. كما تسهل المصارف من خلال نظام مدفوعاتها وشبكة انتشارها جباية الدولة للضرائب والرسوم كافة. ويعود نجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة في جزء هام منه الى تعاون المصارف مع الدولة ومصرف لبنان.

ثانياً. وفي ما خص ارباح المصارف: والتي هي دوماً موضوع مبالغات في بعض وسائل الاعلام ومن قبل بعض السياسيين، فقد بلغت نسبة ربحية المصارف الى رساميلها (ROE) في العام 2005 على سبيل المثال 12.2% مقابل 23% و26% لدى المصارف العربية والعالمية على التوالي. وغالباً ما يتم الخلط بين مصامح ومفاهيم عدة في حسابات المصارف، بين الفوائد وهوامش الفوائد من جهة، وبين هذه الاخيرة والارباح من جهة ثانية. فالفوائد المدفوعة للمودعين تشكل في لبنان أكثر من 71% من الفوائد المقبوضة وأكثر من 74% اذا احتسبنا الفوائد والفوائد غير المحققة. ويتوزع هامش الفوائد، اي الفارق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة، مضافاً اليه العمولات الصافية مثالثة تقريباً بين النفقات التشغيلية (30%) وكلفة الاجور (31%) والارباح الصافية من الاقتطاع الضريبي (31%) وهذه الاخيرة تشكل الرصيد المتبقي. وللعلم، فقد بلغ هامش الفوائد والعمولات في العام 2005 ما مقداره 1677 مليون دولار، ما يعني حجماً من الارباح صافياً من نفقات التشغيل والاجور والضريبة قدره 519 مليون دولار. ويمكن للقاء الرجوع الى هذه المعطيات المنشورة بتفاصيلها ومصادرها في الجدولين 10 و 11 من الملحق الاحصائي للتقرير السنوي 2006 للجمعية المدرج على موقعها الالكتروني (www.abl.org.lb). والمقارنة، لا تعادل ارباح القطاع المصرفي بأكله (46 مصفاً عملاً) العائدات التي تولدها للدولة شركتاً الضوئي في لبنان.

ثالثاً. وفي ما يعود الى الكلام السياسي جذا الذي ادعى ان احد المصارف يوظف في سندات الخزينة أكثر من 12 مليار دولار، ويجني منها ملياراً ونصف مليار دولار. فالحقيقة ان المصارف الـ 64 مجتمعاً، اي التجارية ومصارف الاعمال والاستثمار، وظفت في المتوسط العام 2006/2005 19.7 مليار دولار في سندات الخزينة بالليرة وبالعملات الاجنبية، وهي تجني منها سنوياً 1560 مليون دولار، اي بمعدل فائدة سنوي متوسط قدره 7.9% يدفع منها للمودعين 1115 مليون دولار اي بمتوسط كلفة للودائع قدرها 5.8% ويتوزع الهامش اي الـ 445 مليون دولار بنسبة 61% لتغطية نفقات التشغيل ورواتب العاملين. وعليه يكون المردود الصافي للمصارف كافة من سوق سندات الخزينة الدولة ما يقارب 175 مليون دولار سنوياً قبل اقتطاع الضريبة واحتساب كلفة الاحتياط اللازم لها لمقابل السندات بالليرة. وتشكل ارباح المصارف المتأتية من سندات الخزينة عام 2005 نسبة 33% من ارباحها الاجمالية. وهذا طبيعي لان توظيفات المصارف لدى الدولة هي في حدود 27% من موجوداتها الاجمالية.

والسياسي الذي تناول ظلاً وتجريماً احد مؤسساتنا المصرفية العريقة، نقول، يصعب ان يوظف اي مصرف بمفرده او ان يربح اي مصرف بمفرده ما تم ادعاؤه من ارقام خيالية. وطبعاً ابواب الجمعية مفتوحة لفريق عمل متخصص يرسله صاحب التصريح لمناقشة هذه المعطيات فالجمعية تنحصر على صدقية السياسيين.

واستناداً الى المعطيات المبينة اعلاه، يؤمل ان يتم انصاف المصارف وان يجري التعامل مع ارباحها بشكل عادل وعقلاني. فالمصارف مؤتمنة على معظم مدخرات اللبنانيين البالغة كما في نهاية العام 2006 ما يزيد عن 65 مليار دولار، بما فيها ودائع مصارف الاعمال والودائع الائتمانية. والمصارف تؤمن للقطاع العام والخاص تمويلاً بكلفة 7.5% تتدو عن الكلفة في أية دولة من الدول الناشئة، وبردجة مخاطر افضل من درجة لبنان. والمصارف طورت نظام مدفوعات يسمح للبنانيين بإجراء عملياتهم في الداخل ومع الاسواق العالمية، بما فيها الخزينة اللبنانية بكلفة متدنية جداً. وتدمير المصارف اخيراً شبكة من الفروع من الداخل وشبكة انتشار خارجية وعلاقات مرسلة تغطي كل الاراضي اللبنانية وكل الكرة الارضية، مما يعتبر عنصراً حاسماً في تعبئة مدخرات اللبنانيين في لبنان وفي كل بقاع الدنيا. لدينا قطاع مصرفي حديث ومتطور وفعال: فلماذا حملات التجني؟ ولماذا هذا الامعان في تشويه صورته؟ لقد أن الاوان ليتوقف اللبنانيون عن تدمير كل ما هو ناجح في هذا البلد!

حاشية اخيرة: سنتظم الجمعية قريباً ورشة عمل ندعو اليها جميع الصحفيين الاقتصاديين العاملين في وسائل الاعلام اللبنانية والاجنبية في لبنان لطرح ومناقشة مختلف هذه العلاقات العائنة لمالية المصارف وعلاقة المصارف بالاقتصاد والدولة. فكلهم الاعلاميين بالنسبة اليها يوازي بأهميته بل يفوق الارقام. ففي البدء كانت الكلمة وكانت الكتابة. اي كان الحق والحقيقة.

عندما يصير المجتمع عبئاً على الحكومة



ولأسف أصبح الآخر لدينا هو السوري ولم يعد إسرائيل أو إدارة المجموعة الدولية للأمن العربي بما فيه انهميار (الدولة اللبنانية).
تهدمت الحكومة في طلب المساعدة بحسن السلوك، فهي سوف تتحسن الرقابة وخفض الاتفاق وتحسين الجبايات، وسيكون هناك مدققون محليون ودوليون والمدققون الدوليون هم بالطبع مصدر مصداقية لا يتجزأ من الاعتماد على مؤسسات التدقيق الحكومية ولا على مؤسسات التدقيق الخاصة المحلية. يعرف الجميع مصادر الجبايات (فالسبب غالباً ما يقع على الفقراء والمتوسطي الحال الذين لا وسائل لديهم لاعادة تدوير مداخيلهم كي تبدو خاسرة، اما الاغنياء فهم يعرفون كيف يبيجون الحسابات لتبدو خاسرة، ويستطيعون استخدام مكاتب المحاسبة والمحاماة لأثبات ذلك). اما عن مواضع الانفاق، فان الورقة الاصلاحية تذكر الخسائر لفخض النفقات الجارية (رواتب الموظفين) وتتحدث عن شبكة اجتماعية (لمساعدة من يشتد بهم العوز كي لا يشكلوا قوة اجتماعية طبقية مشاغبة) وتتحدث ايضا، وهذا بيت القصيد، عن القطاع المصرفي الذي يشهد فوضى مالية لكنه يمكن حسب الورقة، ان يعالج مشاكل في حال تعذر مساعدة خارجية. يحظى القطاع المصرفي بعطف الحكومة في حين ان الزراعة والصناعة وقوى الانتاج الأخرى يغيب ذكرهما، فلا بد ان نستنتج ان يد "السوق الخفية" سوف تتولى امر القوى الانتاجية، وهذه اليد الخفية تستطيع القيام بما لا تقوم به الحكومة. ولذلك فان القطاعات الحكومية المنتجة المتعثرة (كهرباء) والعربية (الماتاف) وغيرها سوف توضع لدى هذه اليد الخفية يد السوق العجائبية. تختلف الليبرالية الجديدة (النبيو ليبرالية) عن الليبرالية التقليدية في ان الاولى تدعو إلى تقليص حجم الحكومة واجهزتها (خاصة غير الامنية منها) مهما كانت النتائج الاجتماعية، في حين ان الثانية تعتبر ان على الدولة واجبات تجاه مجتمعها (تربيه، تعليم، ثقافة، بنى تحتية واعمار الخ...) وان على الدولة ان تقوم بهذه الواجبات مهما كانت النتائج المالية. كانت الرأسمالية بحاجة الى ليبرالية ذات وجه انساني عندما كانت تواجه عدوا كبيرا مثل الاتحاد السوفياتي. ولم تعد بحاجة الى ذلك الوجه بعد السقوط المدوي للخصم اللدود، فصارت لاترى

الوضع اللبناني الراهن غائبة عن الساحة. وحتى لو تحقق البرنامج الاصلاحى، وهذا ما ننتمنا، وحتى لو تم استلام الهبات المذكورة في ورقة صندوق النقد الدولي، وهذا ما نرجوه؛ وحتى لو ادت الخصخصة الى تحقيق المبالغ المرتقبة فان الدين العام سيبقى كبيراً (حوالي 30 مليار دولار) وستبقى المشكلة قائمة وإن بدرجة اقل. والحقيقة هي ان هناك أزمة اقتصادية سياسية. ولا حلول مالية لازمة اقتصادية- سياسية بل هناك حلول اقتصادية- سياسية لازمة مالية. والحلول الاقتصادية السياسية يجدر ان تتلطف من السياسة لتوسعة القدرة الانتاجية وهذه تتطلب رؤى ومقاربات للمدى الطويل والمتوسط والحكومة اللبنانية الحالية ليست في هذا الورد. وهناك خطط للمدى الطويل والمتوسط وضعتها مؤسسات رسمية وتجاهلها الحكومة تجاهلاً كاملاً.
ويتساءل اللبنانيون عن كيفية انفاق الهبات في حال تم استلامها. والجواب هو ان المستحقات على الدولة اللبنانية في عامي 2007 و2008 تقدر بمبلغ 16 مليار دولار بما يعنى ان كل ما تتسلمته الحكومة اللبنانية سوف يسدد للجهات الدائنة، اي للقطاع المصرفي وشركائهم الدائنين خاصة الكبار منهم (4% من المودعين يملكون اكثر من 90% من الودائع).
ان تسديد جميع ما تتسلمته الحكومة من هبات لتسديد الديون خلال العامين القادمين (خاصة وان مجموع الهبات، وايرادات الخصخصة سوف تكون اقل من المستحقات الدائمة) سوف تذهب مباشرة إلى قطاع المصارف دون ان تستفيد منها القطاعات المنتجة، اي دون ان تساهم هذه الأموال في تحسين اداء الاقتصاد وزيادة انتاجيته باتجاه نمو سلعى حقيقي. وكل ذلك يعنى ان غالبية المجتمع اللبناني التي يعيش على الزراعة والصناعة والخدمات لن يتأثر وضعها إلا سلباً. فالغنى سوف يزداد غنى والفقير سيبقى اكثر فقراً ومتوسط الحال سينحدر وضعه المعيشي خاصة وانه سيمصر الى تجديد الرواتب حسب البرنامج الاصلاحى، وهي جملة اصلاً.
سوف يكون هناك تحسين في ارقام موازنة الدولة وحسب، وسوف تتحسن صورة الوضع الاقتصادي في اوامام الناس فقط؛ وقد جرى نشر الكثير من المصلاط والاعلانات الحكومية لهذا الهدف. فالحكومت تعلن ولا تناقش. نصف البلد المستقبل من الحكومة

لا مجال للنقاش معه. وحتى الأجهزة الرسمية العاملة في شؤون التخطيط والبرمجة والتابعة للحكومة لا تناقش بل يُتَكَّر عليها أنها وضعت خطأ حسب مقتضيات القانون وحسب تكاليفات وقرارات حكومية سابقة؛ ويتم رمي تلك الخطى في سلة المهملات.
ان اقتصر الحكومة على النظر إلى موازنة وتوازن ارقام الايرادات والنفقات (هذا إذا توازنت) واهمال القطاعات المنتجة (صناعة، زراعة، خدمات) في برنامجها المسمى اصلاً هو امر لا يصدر عن قصور في الرؤية بل عن ابيولوجيا لبنانية لا ترى في شرائح المجتمع إلا عبئاً على الدولة؛ وقد سبق وان برهنت هذه الحكومة على انها ترى الاعمار عبئاً على الدولة لا مصدراً لزيادة مداخيلها ومداخل الناس. كل ذلك ليس صدفة بل هو سعي واع للإنسجام مع سياسات المنظمات الدولية (بنك دولي صندوق النقد الدولي منظمة التجارة الدولية وزارة الخزانة الأميركية) علماً بان هذه المنظمات نفسها أصبحت في السنوات الأخيرة اقل تطرفاً في نصائحها النيو ليبرالية.
لقد تم تحضير البرنامج الاصلاحى المدرج في الورقة التي سوف تقدم الى مؤتمر باريس 3 انطلاقاً من رؤية تقتصر على ارقام الخزينة وميزان المدفوعات لا من وجهة نظر المجتمع وحاجاته، والانتاج وضرورة زيادته، والسياسة وضرورة ان يكون جوهرها التقدم الاقتصادي. وكما من مرة سمعنا وزيراً او رئيساً له يدعو الى فصل الاقتصاد عن السياسة. وما الفائدة من ذلك سوى ترك الشأن الاقتصادي لحققة ضيقة من الخبراء في حين تقتصر السياسة على الصراع على السلطة. وفي الصراع على السلطة يسهل تأجيج الشحن الطائفي والمذهبي، وتتخذ الحكومة نفسها وبيئتها نظامها المصري مطمئناً.
لقد انطلقت الحكومة من مبدأ تقليص حجم الدولة (وتدخلها في الاقتصاد والمجتمع) بحجة تحسين ارقام الخزينة (وعجزها المستمر)، لكنها انتهت بفعل منطق ابيولوجيتها الطوباوية، انبوي ليبرالية الى ممارسات لا ينتج عنها الا تقليص حجم المجتمع. يتحول المجتمع على يد حكومات من هذا النوع الى هامش وردفق لخزينة الدولة ولا يكون هذا المنطلق لتقرير السياسات كما لا يكون هو الهدف لتحقيق الحاجات والانتاج وتلبية الحاجات، والالية التي يتحول بها

وما المطلوب الآن التطرق الى تزيير التاريخ اللبناني الحديث منذ 1975 لتزيير تراكم الدين العام والطرائق التي تم بها والمسؤولية المترتبة على ذلك. المعروف ان لكل دولة حاجة الى اساطير تأسيسية. مما يجبرنا إلى مناقشة إنجازات علوم التاريخ والانثروبولوجيا والابديولوجيا السائدة، وإلى اهمية ذلك في انشاء الدولة الامة في عالمنا المعاصر على مدى بضعة قرون ماضية. اما ان تستند حكومة ما إلى خرافات تتعلق بالواقع الراهن وبالمعطيات الانية، كالظلم ما بين سنين الحرب الالهية وما بعدها، (بين انفاق الطائف وسياسات خاطئة، وبين كلفة الاعمار ومبلغ الدين العام، وبين الوصاية السورية والوصايات الاخرى التي لم تكن بمنأى عن الحرب الالهية وعن الوصاية السورية وما بعد الوصاية السورية؛ ان كل هذا الخلق لا يفيد سوى في التبرئة البهيفة (وتبرئة الذات كذلك) ولبوض المسؤولية على الطرف الاخر

والأصل هو اقتصر على هامش ورديف هي الاقتصار على ارقام الخزينة وموازنة الدولة في تحليل بنية الدولة والنظام. يصير المجتمع عبئاً على الحكومة عندما يقتصر اهتمامها على ارقام، وعندما تهمل في الوقت نفسه مسائل الانتاج والاصلاح الاقتصادي وسبل مواجهة الفقر والبطالة والهجرة، في لعبة الارقام تجعل الحكومة نفسها مجرد اداة للجباية، جباية الضرائب في الدخل وجباية المساعدات من الخارج. والجباية هنا ليست في سبيل التراكم والادخار والاستثمار، بل هي وسيلة لتحسين الارقام. وهي آلية لا يستفيد منها سوى قطاع واحد هو القطاع المصرفي.
اما المجتمع فليندبر امر نفسه فالدولة لا تحتاج اليه لأنها لا تتلطف منه اساساً؛ واما اصحاب الدخل المحدود فليسكتوا ابد الدهر لأن الازمة لا تسمح بتلبية مطالبهم؛ واما الصناعة والزراعة فلذنبها الى الجحيم (ولا يتورع بعض الوزراء والمسؤولين الماليين عن الجهر بذلك، ففي نظرم ان لبنان لا يملك من مصادر المواد الأولية، وان القرن الواحد والعشرين هو عصر المضاربات المالية لا الجهود الانتاجية). ان لعبة الارقام، التي تتفاخر بها الاعلانات الحكومية الدعاوية لمؤتمر باريس 3، لا تحل الازمة بل تجعلها امراً دائماً، وفي ازمة دائمة تصير النضالات المطلوبة نوعاً من التخريب على الحكومة، فالازمة تقتضي من الجميع ان يسكتوا، وان يتجاهلوا انفسهم.
تبدأ النيوليبرالية بمزاعم تقليص حجم الحكومة، لكنها تنتهي بسياسات تؤدي الى تقليص المجتمع. وما البطالة والهجرة سوى شكل من اشكال تقليص المجتمع عددياً.
تهذب الحكومة الى باريس 3 بنصف لبنان فقط، وحتى لو تخلى عنها النصف الثاني فانها سوف تهذب الى هذا المؤتمر مفعمة بمشاعر الحب والتقدير للقطاع المصرفي الذي اصبح رمز وجود الدولة اللبنانية، الرمز الذي لا يقل التقدير والاحترام له عما ازرع الشاخص.
اخيراً، ليست المشكلة ان الحكومة تتشدد حولاً لآزمة مستفحلة، فهذا امر واجب. لكن المشكلة هي ان هذه الحكومة تشدد حلولاً طبقية على حساب المجتمع. ولعبة الارقام هي الوجه الآخر للتحديد المذهبي والطائفي، والطبقة الوحيدة المستفيدة من هذه اللعبة معروفة، اما تأجيج المشاعر الطائفية، والمذهبية فهو احد ادوات السياسات النيو ليبرالية.

“نهوض لبنان” رؤية اقتصادية اجتماعية جديدة أطلقها روجيه نسانس ونخبة خبراء الاقتصاد

والاعلام، ووظيفة التشاور والتواصل بين السلطة والمجتمع المدني.
في ولايته التأسيسية بين العام 2000 و2003 أصدر المجلس رأياً استشارياً في مشروع تعديل قانون الضمان الاجتماعي وفي ضمان الشيخوخة بصورة خاصة، والمسائل الصحية استغرقت حواراً دائماً لتحديد مقومات الملف الصحي وترشيد التوجهات لها. كما أصدرنا دراسة موسعة ونظمتنا سلسلة محاضرات تناولت موضوع التعليم الخاص العالي في لبنان.
إلى جانب ذلك، اهتم المجلس بشرط الإنتاجية والمنافسة، وأصدر دراسة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شجعت على اندماج الشركات الصناعية الصغيرة، أقرتها الهيئة العامة وفقاً للأصول، كما أعد المجلس دراسة اقترح فيها إعادة جدولة ديون الشركات المتعثرة، إلا أنه بسبب انتهاء ولايته لم يتسن عرضها على الهيئة العامة.
وتناولت الهيئة العامة برنامجاً هاماً لإنعاش الزراعة أجيل إلى اللجان المختصة لدراسته. كذلك أحياناً نقاشات حول السياحة ضمن اللجان. غير ان انتهاء الولاية حال دون إنجاز الصيغ النهائية. علماً ان هذه الهيئة كانت منشغلة على خط مواز بتأسيس هذا المجلس من خلال إقامة مقر دائم وتجهيزه بوسائل العمل الضرورية وإرساء علاقاته بالمجالس الاقتصادية العربية والدولية.
هذا المجلس هو باختصار إحدى المؤسسات التي تسهم في تدعيم التواصل بين الدولة والمجتمع المدني، فالآراء التي يصوغها هي ثمرة حوار وتعاون وتتسق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والدولة في إطار من البحث العلمي والموضوعي، وهذا يضيف غنى على الممارسة الديمقراطية في درس القضايا الاقتصادية والاجتماعية واقتراح الحلول ووظيفة التمثيل الجامع، ووظيفة الاختصاص

الطبقة المتوسطة باعتبارها عاملاً مهمًا في تفعيل النمو وفي التوازن الاجتماعي.
ترتكز هذه الرؤية هنا على دعامتين: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرسائل التقني والبشري.
هذا العقد الاجتماعي يشكل جزءاً من برنامج اقتصادي اجتماعي شامل. انه عقد ثقة يضمن الفرص المتساوية في العمل والصحة والتعليم وضمان الشيخوخة، وهو أمر حيوي لتفعيل المبادرة الفردية وتطويرها إلى مبادرة مؤسسية.
في هذا الإطار تولي التنمية الرعاية للتربية والتواصل لاسيما ان اقتصاد المعرفة أكد تراجع أهمية الموارد الطبيعية أمام الرسائل التقني والإداري، والغاية من تلك الرعاية مزدوجة:
• ربط المناطق كافة وتوسيع السوق وتحفيز المنافسة التي تتطلبها السوق اللبنانية.
• تعزيز البنية التحتية لاقتصاد المعرفة التي تؤمن دعامة نمو الاقتصاد اللبناني على المدى الطويل.
5 المجلس الاقتصادي والاجتماعي
البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الشامل ينجح حين يتحول مشروع الدولة مشروع وطن. وفي حين تتأمن مشاركة الجميع في بلورته وفي الانخراط في تنفيذه؛ فالخصخصة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغير ذلك، يحتاج وفاقاً جامعاً من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني لأن النهوض مسؤولية الجميع.
لقد افندا في هذه الدراسة مما أنجزه هذا المجلس الذي هو مؤسسة مبتثقة ووردت في اتفاق الطائف ومهمتها مشاركة المجتمع المدني في رسم مسارات النهوض عبر تقديم الراي والمشورة إلى الحكومة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويعزز المجلس دوره من خلال ثلاث وظائف: ووظيفة التمثيل الجامع، ووظيفة الاختصاص



جذب الرسامل من الخارج ضروري لكنه لا يكفي للخروج من الركود إلى التنمية. بل يجب العمل على توظيف هذه الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية.
– فتح فرص العمل أمام الشباب والكفاءات دعامة للتنمية وللحد من الهجرة والبطالة، وهذا يدعو إلى إعادة النظر في واقع التعليم لتخريج الكادرات التي تسهم في تفعيل النمو.
الاستقرار الداخلي، وتوظيف الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وفتح فرص العمل تشكل أجزاء من خطة تنموية تتلاءم مع مقومات لبنان الاقتصادية وتتجاوز مع دوره المستقبلي الذي انعكس من خلال لبنان المركز، الذي عمل من اجله الرئيس الشهيد رفيق الحريري دون ملل مدى حياته.
رؤية النهوض الاقتصادي والاجتماعي تقوم على ركيزتين متداخلتين: بناء الداخل، وتحقيق التكامل الإقليمي.
لبنان مصلحة في تفعيل التعاون باتجاه دول الخليج وبتأجه الشرق وبتأجه شمالي أفريقيا وبتأجه العالم الأخرى ومصلحة لبنان في هذا التعاون تكمن في انه يساعد

تتيح للجميع المشاركة في إعادة البناء، وكما لا تستطيع فئة أن تستأثر وحدها بإدارة لبنان كذلك لا يقوم بناء لبنان الاقتصادي والاجتماعي على قطاع دون غيره أو على فريق دون سواه، أو على الرسامل بمفرده. كنا ضد الاقتصاد الموجه لأنه يهدم المبادرة. ومن اقتصاد السوق نحن نريد المنافسة ولا نريد الوقوع في الاستئثار والاحتكار اللذين يجزان إلى ضياع تكافؤ الفرص أمام الجميع. وهنا دور الدولة للسهر على صون المبادرة والمنافسة وعلى تأمين الأمان الاجتماعي في وقت واحد. خيار الحرية والديمقراطية والخيار المجتمعي يحضنان لبنان في وجه ما يسيبه اقتصاد السوق من فوضى، ويخصانته في وجه استئثار الطائفية.
3 - بناء دولة الاستقرار والتنمية
ليس بالسياسة وحدها بنين الدولة. بل بالاقتصاد والتنمية بنين أيضاً. وهذا يستدعي العمل على تنظيم المدن والمناطق تنظيمياً يضمن التطور المجتمعي الوطني، من خلال تكامل الوظائف والمصالح بين الجميع فيترسخ الابدفاع العام بأن الكل شركاء في الوطن ومن أجل الوطن.
إن ترسيخ الوعي المدني والمواطني لدى اللبناني هو شرط حيوي للخروج من الماضي إلى المستقبل. لقد أن الأوان أن يعيش اللبناني انتماؤه إلى وطنه الرائد بين أشقاؤه.
إن التوجه إلى بناء دولة الاستقرار والتنمية يعكس ثلاث قناعات:
– الوفاق الوطني ضروري لكن يقتضي التماسك حول برنامج علمي وعلمي يفقل التنمية الشاملة والمتكاملة بين مختلف المناطق في لبنان، كما بين مختلف الطبقات الاجتماعية. فالنهوض الاقتصادي والاجتماعي يعزز الاستقرار الوطني كما الوفاق الوطني يحصن النهوض الاقتصادي والاجتماعي.

صدر عن دار النهار للنشر كتاب “نهوض لبنان نحو رؤية اقتصادية اجتماعية” لـ روجيه نسانس، بالتعاون مع كمال حداد، روجيه خياط، توفيق كسبار، وروجيه ملكي. ومشاركة سمير أبي المص، سليم إده، مروان اسكندر، لارا بنتوني، زهير بروج، عبد الفتاح خضر، انتوان مسره، وسمير نصر. يلقي الكتاب الضوء على التحديات التي تواجه لبنان وسبل مواجهتها وما فيه:

1 – التحديات الكبرى
ثمّة ثلاثة تحديات كبرى تواجهنا:
أولاً: بناء مؤسسات الدولة بشكل حديث ومنجّ، والتخلّص من شوائب الفساد والهدر والشلل الإداري.
ثانياً: دعم القطاع الخاص ومواكبته بسياسة انفاش اقتصادي للحد من مسيرة الركود المتفاقم بعد الحرب.
ثالثاً: دفع وتيرة النمو بشكل متصاعد ومستدام لتخفيف الدين العام في المدى المنظور، ولتأمين الاستقرار الاجتماعي وتوفير فرص العمل ووقف هجرة الشباب والكفاءات وترتاج الطبقة الوسطى وانتشار الفقر.
تركز هذه الرؤية في الاساس على قيام دولة تعتمد تكافؤ الفرص. فإصلاح القطاع العام والنهوض الاقتصادي يشكلان عاملين لاقتناع القلب واللااستقرار اللذين يعانيتها المواطن، والتخلّص من المحسوبية الناجمة عنهما.
2 – بإلنماء يترسخ الانتماء
لبنان منذ نشأته بلد ديمقراطي. والديمقراطية والحرية عاملان ضروريان لبناء الداخلي، وعاملان مساعدان على مواكبة العولمة الزراعية. لكن تأخذ الديمقراطية والحرية بعديهما حين يلازمهما الخيار المجتمعي. فتعزيز الديمقراطية يتطلب تعزيز التنمية. اي كما يقتضي وضع قانون انتخاب نيابي يضمن صحة التمثيل الشعبي، كذلك يقتضي وضع خطة تنموية



اختيار منطقة الفرقلس بحمص لانشاء مصفاة النفط المشتركة مع ايران وفنزويلا

دمشق - الامار والاقتصاد ناقشت اللجنة الفنية العليا لانشاء المصفاة المشتركة بين سورية وايران وفنزويلا المسودة الفنية لطريقة انشاء وتمويل مشروع المصفاة وقررت اللجنة اعداد مسودة النظام الداخلي للمشروع ووضع برنامج زمني لانجاز الدراسات

والاتفاقيات الخاصة به على ان يكون موقع المصفاة في منطقة الفرقلس شرقي مدينة حمص. واكد المهندس سفيان العلاء وزير النفط والثروة المعدنية ان مشروع المصفاة من المشروعات الهامة والحيوية التي تساهم في زيادة الطاقة

بنك سورية الدولي الاسلامي يعلن طرح اسهمه للاكتتاب

اعلن بنك سورية الدولي الاسلامي اطلاق اكبر عملية اكتتاب على الاسهم من خلال البدء بطرح مبلغ 51 مليون دولار للاكتتاب العام في اسهم المصرف بسعر 500 ليرة سورية للسهم الواحد. ومن المقرر ان تبدأ عملية الاكتتاب في الرابع من شهر شباط وتستمر حتى

الرابع من شهر اذار القادم حيث يطرح بنك سورية الدولي الاسلامي 51 المئمة من اسهم رأسماله للاكتتاب والبالغ 5 مليارات ليرة سورية وهو موجه الى المستثمرين والمواطنين السوريين في سورية وفي دول الاغتراب.

وزير المالية يؤكد ضرورة تطوير المصارف العامة لخدماتها

أكد وزير المالية محمد الحسين ضرورة تطوير المصارف العامة لخدماتها من اجل الحفاظ على حصصها في السوق المصرفية وزيادة هذه الحصص في ظل دخول المصارف الخاصة الى السوق المصرفية السورية. ودعا الحسين خلال الاجتماع السنوي للمصرف العقاري ادارة المصرف الى استثمار كل طاقاته وامكانياته المادية والفنية والبشرية من اجل تطوير عمله وعملياته وخدماته المصرفية اضافة الى وضع استراتيجية العمل المصرفي للسنوات القادمة وخاصة بعد بدء تنفيذ القانون المالي الاساسي بداية العام القادم ووضع خطط عمل وبرنامج زمني لتنفيذ هذه الخطط.

واشار الى ان المصرف الذي افتتح ثمانية فروع له خلال العام الماضي بدأ بتقديم خدمة انترنت بانكينغ بجهود ذاتية حيث أصبحت هذه الخدمة متوافرة لجميع المواطنين لافتا الى قيام المصرف بزيادة عدد الصرافات واستخدام نظام فينيكس الذي اتاح انهاء ميزانيته في اليوم الاخير من العام.

ونذكر ان نسبة الانجاز في المجال الاستثماري للمصرف وصلت الى 99 بالمئة في حين العمل مستمر في مجال الربط الالكتروني مع الفروع. واكد ديبو ان الفرض الشخصي الذي قرر المصرف منحه مؤخرًا سوف يوجه لاغراض تنموية وبضمانات عقارية ولن يوجه الى شراء العقارات وغيرها تلافيًا لدخول سيولة كبيرة الى سوق العقارات تؤدي الى رفع اسعارها.

وزير الصناعة يسعى لتطوير التعاون الصناعي العربي

يبرز من المرونة والتسهيلات وحرية العمل والانتقال وتوفير مستلزمات الانتاج اضافة الى توفر العمالة الفنية والادارية المؤهلة على كافة المستويات وتوفر المواد الاولية الخام للعديد من الصناعات المختلفة. واعلن عن اقتراب موعد افتتاح المدينة الصناعية الرابعة بدير الزور بعد المدن الصناعية الثلاث في ريف دمشق وحمص وطلب لتكون جاهزة لاستقبال المستثمرين مشيرًا الى ان خطة الحكومة للسنوات القادمة تقتضي باقامة عدد اخر من المدن الصناعية.

سورية توقع اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع ارمينيا

وقعت سورية وارمينيا ثلاث اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري في اطار تعزيز التعاون الثنائي وحل المشكلات والصعوبات التي تعترض سبل تطوره ووقع رئيس غرفة تجارة حلب محمد صالح الملاح مع رئيس غرفة التجارة والصناعة في ارمينيا مارتن ساركيسيان اتفاق توأمة بين غرفتي تجارتي حلب وارمينيا واتفاق انشاء مجلس اعمال مشترك بين رجال الاعمال في كلا البلدين. كما وقع رئيس لجنة المعارض

الخطة السنوية الاحصائية للعام 2007

حدد المكتب المركزي للاحصاء مجموعة من الاهداف العامة للخطة الاحصائية السنوية للعام الحالي تتركز حول تلبية احتياجات أجهزة الدولة المختلفة من الوزارات والمجالس البلدية والمنظمات العربية والدولية من البيانات في الوقت المناسب وتطوير وتحسين أساليب جمع البيانات والاحصاءات الجارية والنهوض بالعمل الاحصائي على المستوى الوطني. وأوضح المكتب في خطته السنوية أنه يسعى الى التوسع في اعداد واصدار النشرات والمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والتقارير الدورية والدراسات النوعية ورقيا وبشكل الكتروني وتحليل بيانات التعداد العام للسكان والمساكن وحصر المنشآت والتعداد الزراعي الذي تم تنفيذه في عام 2004.

وتتضمن خطة المكتب تنفيذ العديد من المسوح الاحصائية بهدف تحديث البيانات واستمرار السلسلة الزمنية لها حيث ستقوم مديرية الاحصاءات الاقتصادية في المكتب بتنفيذ ثمانية مسوح هي المسح الصناعي في القطاع الخاص ومسح عينة البناء المنفذ من المرخص على مرحلتين ومسح السكن العشوائي ومسح النفايات الطبية ومسح النفايات المنزلية ومسح أوجه استهلاك الطاقة ومسح المؤثرات في القطاع الخاص الصناعي الربعي. كما ستجري مديرية الخدمات الاقتصادية في المكتب مسوحا للاقتصاد الخدمي والسياحة الوافدة وللنقل وعينة السيارات العامة فيما ستقوم مديرية القوى البشرية وقوة العمل بتنفيذ مسوح حول قوة العمل والبطالة المقنعة والقطاع غير المنظم. أما مديرية التعداد والاحصاءات السكانية ستجري مسوحا حول دخل ونفقات الاسرة والطلاق وتعداد الزوجات والاعلام ومجرة الادمغة وكفاية التعليم العالي ومسح حول الاعاقة. وسيقوم المكتب باجراء مسوح عن الاسعار والتجارة في الخدمات وعن بضائع المسافرين ومنشآت التجارة وعن المحاصيل الزراعية وعينة من القطن والزراعات المحمية والمنشآت الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي والثروة السمكية ومسحا عن تقنية المعلومات. وسيصدر المكتب مجموعة من النشرات

وزير الاقتصاد السوري والتجارة العراقي يوقعان محضر مباحثات

هناك مباحثات بين الجانبين حول خط نقل النفط العراقي الى البحر المتوسط الذي يمر عبر سورية لاعادة تشغيله بعد اصلاحه او ايجاد بدائل له وان هذا العمل يعتبر نشاطا اقتصاديا كبيرا لمصلحة العراق ومصحة سورية ومصحة المنطقة بشكل عام.

ووصف الوزير العراقي الاجواء التي سادت المحادثات السورية العراقية بأنها اجواء من الود والجدية والمحبة والرغبة والارادة المشتركة في تطوير العلاقات في مختلف المجالات مشيرًا الى ان الجانب العراقي لمس من المسؤولين السوريين كل الرغبة والترحيب والانفتاح على التعاون مع العراق ودعم وحدته واستقراره.

وقع وزير الاقتصاد والتجارة عامر حسني لطفي ووزير التجارة العراقي عبد الفلاح السوداني محضر المباحثات التي عقدها الجانبان حول تعزيز العلاقات الاخوية بين البلدين خاصة في المجال الاقتصادي. وركزت المباحثات على التعاون الاقتصادي وخاصة في مجالات التبادل التجاري والتعاون في مجال نقل النفط.

واكد لطفي ان العلاقات المتينة بين البلدين في المجال الاقتصادي تعود لجملة من الاسباب اهمها العلاقات الاخوية بين سورية والعراق والقرب الجغرافي وما يتمتع به العراق من مزايا نسبية في بعض السلع تكمله سورية في السلع الاخرى مشيرًا الى ان

انفتاح سورية على الاقتصاد العالمي وتشجيعها للاستثمار داخليا وخارجيا من شأنه ان يرفع معدل التبادل التجاري بين البلدين. واعرب عن تفاؤله في نجاح العلاقات الاقتصادية بين البلدين ورفع معدلات التبادل التجاري بينهما نظرا لرغبة الجانبين واراדתهما القوية في تطوير التعاون المشترك.

من جهته دعا الوزير العراقي الشركات السورية ورجال الاعمال للاستثمار في العراق الى رفع معدلات التبادل التجاري مشيرًا الى ان جميع الانشطة الاقتصادية مفتوحة امام رجال الاعمال السوريين والى استعداد بلاده لتقديم التسهيلات اللازمة لهم. كما اعلن وزير التجارة العراقي ان

مذكرة تفاهم بين الحكومة السورية وشركة القدرة الاماراتية

2010 حسب الخطة الخمسية العاشرة وسورية تتجه الى تشجيع القطاع الخاص لكي يكون له دور اساسي في العملية الاقتصادية وركزت الخطة كذلك على دعم القطاع الخاص والعالم والمشارك والاستثماري.

من جانبه اوضح الشامي ان شركة القدرة تعمل بتنوع كامل وانها تهتم بالقطاع العقاري والسياحي والسكني وبناء مدن سكنية ومشروعات البنى التحتية والانفاق والمطرو ومحطات الكهرباء والصرف الصحي والقدرة الصناعية والخدما المختلفة مثل النقل بمختلف اشكاله والنفط والغاز وخاصة المنزلي منه وفي المجال المالي.

واتفق الجانبان على عقد اجتماع لفريق الشركة ونظرائهم من الجانب السوري لاستعراض كافة المشاريع الاستثمارية واختيار ذات الاولوية والاهمية منها بالنسبة الى الشركة. واكد الدردي على اهمية هذه المذكرة كونها الاولى التي توقع بعد صدور المرسوم 8 الخاص بالاستثمار.

واوضح ان الحوافز الضريبية موجودة وخاصة للشركات الجادة بالاستثمار في سورية كما ورد في المرسوم 51 لضريبة الدخل مشيرًا الى اهمية هذه الحوافز للمستثمر الجاد الذي يريد علاقة استراتيجية مع سورية.

والمشاريع الصناعية واستكشاف النفط والمشاريع الزراعية. واتفق الجانبان على تبادل الزيارات وعقد الاجتماعات واللقاءات بين المتخصصين والفنيين في كل من البلدين لتقديم الاقتراحات والتوصيات وتبادل الخبرات للوصول الى انجاز المشاريع التي يتم الاتفاق عليها في اطار المذكرة وعلى تشكيل لجنة توجيهية مؤلفة من الفرقاء تهدف الى دفع عملية التعاون وتبادل الرأي والمشورة من أجل الوصول الى ابرام عقود تنفيذية للمشاريع المذكورة وعلى ضوء القوانين والاجراءات المتعلقة بتنفيذ هذا التعاون من اجل انجاح المشروع وتحقيق اهدافه وتدخل المذكرة حيز التنفيذ من تاريخ توقيعها.

واكد الدردي ان وجود شركة القدرة في سورية للاستثمار فيها يعكس عمق العلاقات المتميزة بين سورية والامارات واهتمام الشعب الاماراتي في دعم مسيرة التنمية في سورية وقال سنعلم كفريق عمل واحد ومذكرة التفاهم تشكل الاطار الذي يحكم العلاقة بين الحكومة السورية والشركة.

واشار الى مناخ الاستثمار المتطور في سورية الملاحظ من نسبة النمو التي بلغت هذا العام اكثر من 5 بالمئة وقال.. من المتوقع ان تصل الى 7 بالمئة عام

وقع نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردي ورئيس مجلس ادارة شركة القدرة الفايضة الاماراتية المهندس صلاح سام بن عمير الشامي على مذكرة تفاهم بين الحكومة السورية وشركة القدرة تهدف الى تنمية اواصر علاقات التعاون الاقتصادية والسياحية والخدمية بينهما وتطويرها على أسس المصالح المشتركة والشراكة بما ينسجم مع السياسات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار بين كل من البلدين.

واتفق الجانبان على التعاون والتنسيق للاستفادة من الخبرات والاستثمارات المتوفرة لدى كل من الفريقين لاقامة مشاريع ذات جدوى اقتصادية عالية تسهم في خلق فرص عمل وعوائد استثمارية جيدة تماشيا مع الخطط التنموية الاقتصادية المعدة في سورية. ويعمل الجانبان وفق المذكرة على دراسة تنفيذ مشاريع اقتصادية على سبيل المثال لا الحصر في قطاعات التطوير العقاري والاستثماري السياحي وتطوير الطاقة وتطوير المناطق الصناعية والتجارية وخصوصا في المناطق الحرة الحدودية ومشاريع النقل وتطوير الموانئ الجوية والبحرية والقطارات وغيرها ومشاريع التمويل وتأسيس مؤسسات التمويل والمصارف

العقيلة الكويتية للتأمين التكافلي تبدأ عملها في سورية

لشركة تأمين خاصة في سورية حتى الان. وتتعدد السوق السورية لاستقبال اعمال الصيرفة والتأمين الاسلامي على حد سواء حيث تشير المعلومات الى ان السوق السورية سوق خصبة لنمو الصيرفة الاسلامية بمختلف اشكالها وتتمتع بقاعدة شعبية لا يستهان بها.

احصلها على الترخيص تقوم حاليا باجراء الترتيبات اللازمة لتقديم خدمات التأمين الاسلامي في السوق السورية حيث ستطرح 51 بالمئة من رأس المال على الاكتتاب العام وهي اكبر عملية طرح للاسهم تجريبيا شركات التأمين السورية علما ان رأسمال شركة العقيلة للتأمين التكافلي هو اعلى رأسمال

اعلنت شركة العقيلة الكويتية للتأمين التكافلي انها ستقوم بطرح 51 بالمئة من رأسمالها البالغ لملياري ليرة على الاكتتاب العام اوائل شهر اذار القادم.

وذكرت مديرة مكتب رئيس مجلس ادارة شركة العقيلة الكويتية بدمشق الفت الطرابيشي ان الشركة وبعد

التقرير الاقتصادي العربي: المنتجات البترولية مصدراً رئيسياً لتلبية احتياجات الطاقة في الدول العربية

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لهذا العام التطورات الاقتصادية في الدول العربية.

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية عام 2005

يقدم التقرير العربي الموحد تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2005. وبدأ باستعراض مختصر لأحوال الاقتصاد الدولي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالوضع الاقتصادي والاجتماعية ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والنقل. وبعد ذلك يستعرض التقرير تطورات المالية العامة والنقدية والمصرفية وأسواق الأوراق المالية العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والبنية وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف وكحور لهذا العام يتطرق التقرير لموضوع تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية.

أداء الاقتصادات العربية تطورات الاقتصاد الكلي

كان لانتعاش الاقتصاد العالمي المتواصل انعكاساته الإيجابية على استمرار النمو المرتفع نسبياً في اقتصادات الدول العربية خلال عام 2005، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كجموعة من حوالي 879 مليار دولار إلى ما يزيد عن الف مليار دولار، محققاً بذلك معدل أعلى للنمو بالأسعار الجارية بلغ 21.4 في المئة مقارنة بحوالي 17.8 في المئة في العام السابق. ولقد حققت الدول العربية أيضاً معدلات نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين 5 في المئة و8.2 في المئة في عشر دول عربية، وحققت ست دول عربية أخرى معدل نمو حقيقي تراوح بين 3.2 في المئة و4.6 في المئة.

وشهدت الدول العربية تحسناً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي تجاوز معدل نمو الأسعار الجارية في 9 في المئة في غالبية الدول العربية، وبالنسبة لتطور القطاعات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي، لاتزال مساهمة الصناعات الاستخراجية تستحوذ على أعلى حصة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 38.8 في المئة، يليها قطاع الخدمات في المركز الثاني بنسبة 36.8 في المئة، ثم الصناعات التحويلية بنسبة 9.8 في المئة، والزراعة بنسبة 6.7 في المئة.

التطورات الاجتماعية

يقدر عدد سكان الدول العربية في عام 2005، بحوالي 310 مليون نسمة ومعدل النمو السكاني السنوي بنحو 2 في المئة. ويعتبر هذا المعدل الأعلى مقارنة بمثيله في الأقاليم الرئيسية في العالم ما عدا أفريقيا جنوب الصحراء. ويتميز الوضع السكاني في الدول العربية بارتفاع معدلات الخصوبة يصاحبه انخفاض سريع في معدلات الوفيات، مما أدى إلى اتساع القاعدة الفتية من السكان، إذ تراوح نسبة السكان دون عمر 15 سنة بين 25 و40 في المئة من إجمالي عدد السكان في غالبية الدول العربية، مما يشكل عبئاً إضافياً على الاقتصادات العربية لتوفير فرص العمل للقوى العاملة الفتية المتزايدة.

وبالنسبة لأوضاع القوى العاملة، فإن أوضاعها تتزايد سنوياً في جميع الدول العربية حيث يقدر معدل نموها بنحو 3.2 في المئة خلال الفترة 1995 - 2004. وتقدر نسبة العاملين في قطاع الزراعة بنحو 28.9 في المئة من إجمالي القوى العاملة العربية في عام 2004، وفي القطاع الصناعي بنحو 16.9 في المئة، وفي قطاع الخدمات بنحو 54.2 في المئة، وتقدر حصة النساء من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية بحوالي 31 في المئة. ولاتزال الدول العربية كجموعة تسجل أدنى معدلات لمشاركة المرأة في سوق العمل من بين الأقاليم الرئيسية في العالم.

التطورات القطاعية الزراعة

بلغ الناتج الزراعي للدول العربية في عام 2005 حوالي 71.4 مليار دولار وما نسبته 6.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. وفي جانب تجارة السلع الزراعية، فقد ارتفعت الصادرات الزراعية بمستوى يقارب ضعف نسبة الارتفاع في الواردات الزراعية. إلا أنه وعلى الرغم من التحسن النسبي في أداء



المصادر الزراعية فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي في الدول العربية بشكل تدريجي منذ مطلع الألفية، باستثناء عام 2004، وبقيت نسبة الصادرات إلى الواردات الزراعية تقارب 30 في المئة، وأدى استمرار التفاوت بين معدلات نمو الانتاج الزراعي من السلع الغذائية وتزايد الطلب عليها إلى تحقيق الدول العربية كجموعة عجزاً في اكتفائها الذاتي من الحبوب واللحوم والزيوت والسكر، في حين أنها حققت اكتفاء ذاتياً في انتاج الخضار والفاواك والبويض، وفاخضا طفيفاً في اكتفائها الذاتي من الأسماك.

الصناعة

استمر أداء القطاع الصناعي في التحسن للعام الثالث على التوالي، حيث ارتفع ناتجه إلى نحو 517.8 مليار دولار في عام 2005، محققاً بذلك نمواً قدره 36 في المئة. وقد أدى ذلك إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نحو 48.6 في المئة مقارنة بنحو 43.3 في المئة في العام السابق. ويعزى هذا التحسن إلى نمو ناتج الصناعة الاستخراجية في عام 2005 بمعدل 43 في المئة، وبالتالي توسعت حصته في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 38.8 في المئة، وفي المقابل، انخفضت الأهمية النسبية للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو 9.8 في المئة مقارنة بنحو 10.4 في المئة في العام السابق، وذلك على الرغم من الزيادة الملحوظة في قيمة ناتج هذه الصناعة بنحو 13.9 في المئة خلال العام.

النظ والطاقة

شهدت سوق النفط العالمية في عام 2005 تطورات ملحوظة في مؤشرات الرئيسية كالطلب والإمدادات والمخزونات والأسعار، حيث ارتفعت قيمتها إلى مستويات غير مسبوقة. فقد وصل الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل في اليوم، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 1.5 في المئة مقارنة بالعام السابق. وارتفعت الإمدادات النفطية بنسبة 1.4 في المئة لتصل إلى 84.3 مليون برميل يومياً، ساهمت الدول العربية من ذلك الإجمالي بحوالي 31.4 في المئة. وقد أدى الفائض في الإمدادات النفطية إلى زيادة في مستويات المخزون التجاري العالمي بنسبة 1 في المئة، علاوة على الزيادات بنسب متفاوتة لبعض المخزونات المختلفة.

وسجلت الأسعار الاسمية للنفوط العالمية المختلفة في عام 2005 ارتفاعاً إلى مستويات قياسية، واستمر ارتفاع الأسعار خلال العام بتأثير العوامل الأساسية، وخصوصاً نمو الطلب العالمي على النفط في أميركا والصين والهند، وإيضاً العوامل المناخية، كالأعاصير التي اجتاحت منطقة خليج المكسيك مخلفة وراءها تعطيل لجزء كبير من الطاقات الانتاجية، والعوامل الجيوسياسية التي سادت في منطقة الشرق الأوسط، وتداعيات الملف النووي الإيراني، والاضطرابات العرقية في نيجيريا، علاوة على ازدياد مستوى المضاربات في الأسواق المستقبلية، وارتفعت أيضاً أسعار المنتجات النفطية المختلفة كالغازولين وزيت الوقود وزيت الغاز بنسب مختلفة، ويعزى ذلك إلى نقص في الطاقات التحويلية الملائمة لمعالجة نوعيات النفوط المنتجة والمصدرة عالمياً، وإلى التشدد المفروض على مواصفات تلك المنتجات من قبل الدول المستهلكة لها.

وقد سجلت الدول العربية خلال عام 2005 زيادات قياسية في قيمة صادراتها النفطية بنسبة 46.7 في المئة لتصل إلى

حوالي 328 مليار دولار. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال العام والزيادة التي طرأت على إجمالي انتاج النفط الخام في معظم الدول العربية. وحققت جميع الدول العربية بما في ذلك الدول التي انخفض انتاجها النفطي زيادة في قيمة صادراتها النفطية. وقد ازداد استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2005 بمعدل 5.6 في المئة إلى 8.1 مليون برميل مكافئ نطف يوميًا، وشكلت المنتجات البترولية مصدراً رئيسياً لتلبية احتياجات الطاقة في الدول العربية حيث استأثرت بنسبة 55.8 في المئة من الإجمالي، يليها الغاز الذي يلي ما نسبته 41.5 في المئة من الإجمالي، ولم يشكل متوسط استهلاك الطاقة الكهرومائية والفحم سوى 2.7 في المئة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية.

ولقد شهدت الدول العربية نشاطاً مكثفاً في مجال الاستكشاف خلال عام 2005 نتج عن 71 اكتشافاً نفطياً وغازياً، إلا أنه لم تحقق زيادة تذكر في احتياطيات النفط. وقد ارتفعت الاحتياطيات النفطية المؤكدة في الدول العربية بنسبة طفيفة بلغت 0.9 في المئة لتبلغ 667 مليار برميل، أي ما يمثل 59 في المئة من الإجمالي العالمي، كما شكلت احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية ما نسبته 29.4 في المئة من الإجمالي العالمي.

التطورات المالية

تحسن وضع الموازنات الحكومية في الدول العربية مجتمعة بشكل كبير في عام 2005، فقد تم تحقيق فائض يفوق كثيراً ما تم تحقيقه خلال العامين السابقين، مع وجود تباين كبير في الأداء بين الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط وبقية الدول العربية. وتنعكس هذه التطورات بدرجة كبيرة الارتفاع الملحوظ في الإيرادات النفطية في ضوء الارتفاع الكبير في أسعار النفط، وبدرجة أقل الأداء الجيد في بنود الإيرادات الأخرى. ففي جانب الإيرادات، ازدادت الإيرادات النفطية بنحو 45.8 في المئة خلال العام لتصل إلى حوالي 281.5 مليار دولار، في الوقت الذي ارتفعت فيه الإيرادات الضريبية بنحو 7.8

مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2005	
الصناعة	14.2
النسبة المئوية للطلب على النفط	10.2
السكان والخصبة	
عدد السكان	309.9
النسبة المئوية للطلب على النفط	4.8
النسبة المئوية للطلب على النفط (عام 2004)	111.7
معدل المثلثة	15
الناتج المحلي الإجمالي	
قيمة الناتج المحلي الإجمالي (بالتكاليف الاسمية)	1,096.5
معدل التضخم (بالتكاليف الاسمية)	21.4
معدل التضخم (بالتكاليف الحقيقية)	3,558
معدل التضخم (بالتكاليف الحقيقية)	38.8
نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية	9.8
النفط	
نسبة احتياطيات النفط المؤكدة إلى الإنتاج العالمي	59.0
نسبة احتياطيات الغاز الطبيعي إلى الإنتاج العالمي	29.4
نسبة احتياطيات الفحم إلى الإنتاج العالمي	22.8
نسبة احتياطيات الطاقة الكهرومائية إلى الإنتاج العالمي	31.7
نسبة احتياطيات الطاقة الكهرومائية إلى الإنتاج العالمي	11.4
معدل الصادرات النفطية (بالتكاليف الاسمية)	281.1
التجارة	
الصادرات الكلية (بالتكاليف الاسمية)	559.4
نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي	5.5
الواردات الكلية (بالتكاليف الاسمية)	314.1
نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي	3.0
إجمالي صادرات السلع والخدمات	45.3
نسبة الصادرات الكلية إلى إجمالي الناتج المحلي	10.3
الاحتياطيات الخارجية الرسمية	
القيمة	252.5
معدل تضخم الاحتياطيات الرسمية (قنوات النقدية)	9.9
الدين العام الخارجي	
الدين العام الخارجي (بالتكاليف الاسمية)	149.3
نسبة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي	18.8
نسبة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي	10.8
نسبة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي	36.1

وفي جانب التطورات المصرفية، عملت غالبية الدول العربية على تحسين اوضاع الأجهزة المصرفية ورفع درجة سلامتها وملاءمتها المالية والتزامها باتباع المعايير الدولية من أجل تعزيز قدرتها التنافسية في ظل عمليات التحرير المالي. وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أن عدداً من الدول واصل خلال العام تطبيق برامج للخخصة والدمج المصرفي من أجل انشاء كيانات مصرفية قوية. فقد سجل القطاع المصرفي في الدول العربية خلال عام 2005 اداءً جيداً حيث بلغ إجمالي موجودات المصارف العربية نحو 1,043 مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ 18.2 في المئة مقارنة بالعام السابق. كما ارتفع إجمالي قيمة الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية مقومة بالدولار بنسبة 16 في المئة، بينما ارتفعت قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية مقومة بالدولار بمعدل نمو بلغ 18.2 في المئة.

التجارة الخارجية العربية

حققت التجارة الخارجية العربية الاجمالية اداءً متميزاً للعام الثالث على التوالي، في ضوء استمرار ارتفاع الاسعار العالمية للنظ والنمو المرتفع في النشاط الاقتصادي العالمي. فقد نمت قيمة الصادرات العربية الاجمالية بحوالي 37.1 في المئة في عام 2005 لتصل إلى 559.4 مليار دولار. وفيما يخص التطورات في التجارة البينية العربية في عام 2005، فقد ارتفعت الصادرات البينية بنسبة 33.2 في المئة لتصل إلى 45.3 مليار دولار، في حين تزايدت قيمة الواردات البينية بنسبة 34.5 في المئة لتبلغ 38.9 مليار دولار. ونتيجة لهذه التطورات وصل متوسط حصة التجارة البينية العربية إلى حوالي 10.3 في المئة من إجمالي التجارة الخارجية العربية.

ومن أهم التطورات في سياسة التجارة الخارجية في الدول العربية، انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية، ليصل عدد الدول العربية الأعضاء إلى اثنتي عشرة دولة في نهاية عام 2005 وبالنسبة للتطورات في السياسة التجارية البينية، فقد انتهى تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع عام 2005، حيث أصبحت السلع العربية المنشأ والمتبادلة بين الدول العربية الأعضاء والمنطقة معفاة من الرسوم الجمركية. وتبقى الحواجز غير الجمركية وعدم التوصل بعد إلى اتفاق حول قواعد منشأ وتفصيلية للسلع العربية أهم العقبات أمام تحقيق التحرير الكامل لحركة التبادل التجاري والسلمي بين الدول العربية.

موازن المدفوعات والدين

حققت موازين مدفوعات الدول العربية كجموعة فوائض قياسية خلال عام 2005، وذلك بفضل الارتفاع الملحوظ في حصيلة صادراتها النفطية وللمعام الثالث على التوالي. فقد ارتفعت الفوائض المسجلة في الموازين التجارية للدول العربية، حيث بلغ متوسط فائض الميزان التجاري منسوباً للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نحو 23.4 في المئة في عام 2005 مقابل 16.5 في المئة في العام السابق.

وفي جانب موازين الخدمات والدخل والتحويلات الجارية، شهدت الدول العربية كجموعة عجزاً في صافي الخدمات والدخل نتيجة لارتفاع المدفوعات المرتبطة بقطاع النفط. إضافة لارتفاع مدفوعات الشحن والتأمين. وازداد العجز في صافي التحويلات الجارية، الذي يعزى في جزء منه إلى زيادة تحويلات العاملين في الخارج من الدول العربية المرسلة وكذلك إلى ارتفاع التحويلات الرسمية في عام 2005. ومحسنة فقد حقق الحساب الجاري للدول العربية أعلى فائض له بلغت نسبته 18.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.

أما في جانب التطورات في الدين العام الخارجي، فقد سجلت مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة تحسناً في عام 2005، واستمرت الدول العربية المصدرة للنفط في تخفيض مستويات مديونيتها الخارجية بصورة ملحوظة، كما بذلت دول الأخرى أيضاً جهوداً لتقليل اعباء مديونيتها. وقد تراجعت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وانخفضت أيضاً نسبة خدمة هذا الدين إلى الصادرات من السلع

تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية

تشكل تحويلات العاملين في الخارج إحدى أهم التدفقات المالية الخارجية إلى الدول العربية، حيث تفوق قيمتها كثيراً قيمة كل من تدفقات المساعدات الانمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية. وتتميز تحويلات العاملين في الخارج بالنسبة للدول العربية بعدد من الخصائص، من أبرزها، أن المنطقة العربية تشمل دولاً مستقبلة لتحويلات العاملين ودولاً مرسلات للتحويلات، كما أن بعضها الآخر يقوم باستقبال وإرسال تحويلات العاملين في الوقت نفسه، غير أنه من حيث العدد، تعتبر غالبية الدول العربية مستقبلة صافية لتحويلات العاملين. أما من حيث قيمة تحويلات العاملين، فتعتبر الدول العربية كجموعة مصدرة صافية لتحويلات العاملين من الخارج، شأنها في ذلك شأن الدول المتقدمة، وهما المجموعتان الوحيدتان اللتان تشملان دول مرسلات صافية لتحويلات العاملين من بين المجموعات الدولية الأخرى. ولقد بلغت تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلة للتحويلات في عام 2004 حوالي 24.1 مليار دولار، بينما بلغت تحويلات العاملين المرسلين من الدول العربية حوالي 31.8 مليار دولار. ويعتبر لبنان والمغرب ثم مصر أكثر الدول العربية المستقبلة لتحويلات العاملين، بينما تأتي السعودية ثم الإمارات فلبنان والكويت في مقدمة الدول العربية المرسلات لتحويلات العاملين.

الأوضاع البيئية والتعاون العربي في مجال البيئة

أوضاع البيئة في الدول العربية تتأثر بشكل مباشر بعدة عوامل، بعضها يعود للاوضاع الناتجة عن العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والبعض الآخر للسياسات الاقتصادية المتبعة في العديد من الدول العربية، فمن جانب تأثيرات العوامل الطبيعية والاقتصادية، فإن تنافس مصادر المياه المتجددة، والاستنزاف السريع وتدهور نوعية مياه الشرب، وتفاقم مشكلة التخلص من مياه الصرف الصحي والصناعي الملوث واستخدام المياه في الزراعة، وتزايد التصحر كلها عوامل تساهم في تدهور البيئة. بالإضافة، فإن النزاعات بين بعض الدول العربية والدول المجاورة لها حول التقاسم المشترك لمياه الأنهار، والحروب التي عانت منها المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين أدت أيضاً إلى تدهور الأوضاع البيئية في الدول العربية.

الاقتصاد الفلسطيني

استمر التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية للعام الخامس على التوالي، وذلك نتيجة لاستمرار السياسة الاسرائيلية التي تهدف إلى تشديد الحصار الاقتصادي وتدمير البنية التحتية ومصادرات الأراضي وبناء جدار الفصل العنصري وتجزئة الأراضي الزراعية وهدم المنازل واعاقلة حركة التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين فلسطين والعالم الخارجي. ومع ذلك فقد طرأ تحسن نسبي طفيف في الناتج المحلي الإجمالي عام 2005 يرجع أساساً إلى زيادة الانفاق الحكومي وإلى التفاوض الحذر الذي صاحب إجراء الانتخابات المحلية والانتخابات الرئاسية والقرار الاسرائيلي بالانسحاب الاحادي من قطاع غزة، مما اشاع اجواهاً من التفاؤل حول فتح المنافذ الجمركية مع العالم الخارجي وإمكانية البدء في تشييد ميناء غزة البحري وإعادة تشغيل مظاهها. لقد اتسم عام 2005 بارتفاع معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ 3.5 في المئة مقارنة بحوالي 3 في المئة في العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الشيكال أمام الدولار الأمريكي مما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات. وقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى مزيد من الضغوط التضخمية، كما وصلت نسبة الدين بعيشون تحت خط الفقر إلى مستويات مرتفعة حيث بلغ 65 في المئة في قطاع غزة و55 في المئة في الضفة الغربية، مما يعكس التدهور المستمر في مستوى معيشة الانسان الفلسطيني.

العمال الفقراء لم يستفيدوا الا بمقدار ضئيل جداً من النمو العالمي 2.9 مليار عاطل عن العمل مع نمو اقتصادي قارب 5% والتوظيف المؤقت السمة الحديثة للعمل

في هذا القطاع ومن المتوقع لجهة النسبة بأن ترتفع بشكل مطرد كون شركات صناعة الآليات الكبرى، مثل شركة دلفي، والذي يبلغ مجموع عمالها في العالم 134.000 عامل، مازالت مستمرة في اقبال بعض معالمها، مما يعني حتى الآن صرف ما يقارب 40.000 موظف، في اميركا وفتح معامل جديدة في المكسيك، وما هي اكبر ثلاث شركات لصناعة السيارات، "فورد" و "جنرال موتورز"، تعمل على زيادة انتاجها بالشراكة مع الشركات الصينية والهندية.

طبعا هذه العملية لم تأت من تلقاء نفسها بل هي متناسقة مع سياسة الولايات المتحدة بالنسبة "للتجارة الحرة" والتبديل في الضرائب التي اخذتا مكانهما اعتباراً من عام 1980. حيث هناك العديد من الدراسات تقول بأنه هناك فرق بالرواتب يصل الى حدود 20% بين الوظائف المستوردة والمقيمة. قد يرى البعض ان هذه نسبة ضئيلة لكن تخفيض 20% من الرواتب لما يقارب 8 ملايين وظيفة يعني كحد ادنى توفير على الشركات ما يقارب 80 مليار دولار سنويا حيث ينتقل هذا الفرق من جيب العامل الى جيب الشركة. وإذا ما اردنا ان نتكلم بالحدود الدنيا فان الشركات ايضا وفرت ما يقارب 100 مليار دولار سنويا من خلال تصدير الوظائف منذ عام 1980.

خلال الثمانينات كان موظفو "التوظيف المؤقت" يتقاضون ما يقارب رواتب تقل 40% عن موظفي "التوظيف الثابت" و فقط 22% من موظفي "التوظيف الثابت" لديهم ضمانات صحية. لكنه خلال التسعينات اصبحوا يتقاضون ما يقل بحدود 50% عن موظفي "التوظيف الثابت". ووفقاً لهذا "النظام التوظيفي العالمي الجديد" فإن ما بين 11% الى 20% فقط، من هذه القوى العاملة لها تعويضات نهاية الخدمة، واجازاتهم اقل بحدود 50% ولا يتقاضون بدل سفر (اي الاجازة السنوية المدفوعة التتقل في حال كان يعمل خارج بلده). ومعظم هؤلاء الموظفين لا يدخلون ضمن قوانين حماية العمل. والخطر من هذا ان هؤلاء العمال او الموظفين يمتعون من الدخول الى الاتحادات او النقابات العمالية او حتى الاستفادة من تقديماتهم وحتى ان عقود العمل المؤقتة تحظر عليهم المشاركة في اي تحركات عمالية. على هؤلاء الذين يستقربون او يندشون عندما يعلمون اليوم بوجود 47 مليون موظف او عامل في الولايات المتحدة الاميركية ليس لديهم اي نوع من الضمانات الصحية يجب عليهم اولاً ان يسألوا عن اسباب هذا وطبيعة التوظيف. وآخر إحصائية تقول ان هناك اليوم في الولايات المتحدة الاميركية ما يقارب 60 مليون عامل ليس لديهم عقد "توظيف ثابت" مما يعني ان ما يقارب 40% من جميع القوى العاملة في اميركا خارج إطار "التوظيف الثابت".

هذا النموذج الجديد المتبع في التوظيف بغية رفع مستوى ارباح الشركات وتحديد الشركات "متعدية الحدود" وما دام جيش العاطلين عن العمل في ارتفاع فهذه الشركات ما زالت في حالة استفلال لهذا الجيش الذي لا يملك سوى قوة عمله لبيعها في سوق العمل في سبيل تأمين لقمة عيشه.

وما دامت المسألة "معمولة" فهذا يعني أن في استطاعة هذه الشركات ان "تعولم" نظامها التوظيفي الجديد ليصبح هو السائد على الصعيد العالمي مدعوماً بأدبيولوجيات تبرر تراكم رأس المال في يد حفنة قليلة من البشر وتعتبر ان الفقر لا يأتي من استفلال هذه الشركات لهذا الجيش بل ان ثقافة-اي ثقافة هذا الجيش- هي المسؤولة عن فقره!!!

على مبدأ تبديل الوظائف والعمل في الخارج. وقطاع التصنيع. والآن يخطط لنقل ما يقارب 200.000 وظيفة الى الصين والهند والمكسيك خلال السنوات الثلاث المقبلة وسوف يكون هذا النقل تحديداً لقطاع جميع قطع الغيار. وظاهرة "بعيدا عن الشاطئ" offshoring في الآونة الأخيرة وصلت الى قطاع الخدمات الانسانية مثل العناية الصحية، رغم ان هذا القطاع كان يعتقد بأنه ابعده ما يكون عن هكذا ظاهرة. فالذي يحدث ان اختصاصي العناية الصحية في مستشفى قيصر (Kaiser) تعمل مع الحكومة على انشاء عيادات صحية في سنغافورة بغية تشجيع شركات التأمين الصحية لارسال المرضى الذين يحتاجون الى عمليات نقل قلب الى سنغافورة لتجربى لهم العمليات فيها حيث يمكن لهكذا عمليات ان تجرى في عيادات سنغافورة بكلفة تقارب ثلث الكلفة المفترضة في الولايات المتحدة الاميركية. وحتى ان بعض شركات التأمين الصحي الاميركية بدأت بإرسال مرضاهم الى الهند حيث التكلفة هناك اقل بحدود 85% من تكلفة العلاج في المستشفيات الاميركية، وهذا ما تقوم به كل من شركة "نورث كارولينا" وشركة "Indus" للصحة.

من جهة اخرى هناك عملية استيراد لملايين العمال المهرة وكان هذا نتيجة الجهود المبذولة من قبل الشركات لتوسيع فرص منح فيزا H-1B. ويعد هذا نوعاً من الحفاظ على مخزون التوظيف "خارج الشواطئ". والحاصلين على هذه الفيزا عادة هم عمال مهرة ويتقاضون ما يقارب 70 الف دولار سنويا و ما فوق. اصحاب هذه الفيزا يحلون محل العمال الاميركيين ذوي التعليم العالي والذين بدائرتهم مع بدايات عام 2000.

وبرنامج فيزا H-1B بدأ في التسعينات وقد نما بحدود 500.000 فيزا في فترة 4 سنوات وتحديداً ما بين عامي 2000 و 2004 وكانت قمة منح هذه الفيزا في عهد جورج بوش (و تحديداً في عامي 2001 و 2003). والملفت للنظر انه في هذه الفترة من الزمن خسرت صناعة الاتصالات في الولايات المتحدة ما يقارب مليون وظيفة في الوقت الذي اوجدت فيه 500.000 وظيفة جديدة وهو العدد المساوي تقريباً للوظائف المستوردة من خلال فيزا H-1B.

وإذا ما نظر الى الهيكلية الجديدة نجد ان هناك اعادة بناء بنية توظيفية جديدة تطل الهزيمة برمتها. فهناك نوع من تفكيك الاتحادات ذات العلاقة بالقطاع الخاص. وقد اصبح هناك ملايين يعملون كما يقال "من تحت الطاولة" اي من دون اي نوع من التصريح لهم بالعمل ولا يشملهم اي نوع من الضمان.

والياً معظم الساحل الاميركي اصبح يوظف على مبدأ "التوظيف المؤقت" والصحف بدأت بكر الاتحادات - او اميركا- من خلال توظيف مراسلين وعمال آخرين في المجال الصحفي على قاعدة "التوظيف المؤقت" وأصبح الآن هناك العديد ممن يعرفون تحت اسم صحافي حر "FREELANCERS". وقد تم تسريح العديد من المدراء الوسطيين ومن ثم أعيد توظيفهم على قاعدة "موظف مؤقت".

ان موظفي التصنيع هم اكثر من يشعر بمدى خطورة هذه التغيرات البنيوية التي تحدث. فعلى سبيل المثال وجد 3000 موظف في شركة HP انفسهم بين ليلة وضحاها بأنه أعيد تشكيل توظيفهم في الشركة على قاعدة "متعاقدين مستقلين" وهي صيغة اخرى "للتوظيف المؤقت" ولم يعودوا "موظفين ثابتين". وقد وصلت نسبة العاملين في قطاع الصناعة والموظفين على مبدأ "التوظيف المؤقت" الى حدود 25% من مجموع القوى العاملة



اعلنت الشركة بأنها تعمل على تغيير برنامج دوام العمل مما يعني ان فئتي التوظيف يمكن ان تستدعي الى العمل في اي وقت حتى لو كان هذا خلال عطلة نهاية الاسبوع.

وهذه ظاهرة غريبة ولم يتم اي معارضة لها سواء كانت قانونية او عمالية، حيث كانت هذه الظاهرة قد انتهت في بدايات الثلاثينات في العالم الصناعي!! والجانب الآخر المخيف هو ان العمال الذين لا يستطيعون القدوم الى العمل بسبب عائق صحي قد يتعرضون للفصل وهذا القانون يطال ايضا الموظفين الثابتين.

هذا التغيير في الهيكلية التوظيفية لدى الشركة سوف يؤدي الى تغير في المدخول، مما يمكن الشركة من توفير يقدر بحدود 5 مليارات دولار سنويا في الجمة المقابلة انخفاض في مدخول العمال. طبعا هذه الاريح المتوقعة لرفع اسهم الشركة في سوق الاسهم بعد ان اعلنت الشركة عن ارتفاع مدخراتها.

أما شركة ال-مارت فهي عبارة عن مثال حول التغيير في البنية التوظيفية التي تحدث في الشركات الاميركية والذي أصبح نوعاً ما معماً على الجميع.

منذ الثمانينات والشركات في الولايات المتحدة تعمل على اعادة تركيب بنية التوظيف واقترحت عدداً من الاجراءات. وكانت شركات تصنيع الآليات هي اول من بدأ التطبيق وبدأ التصنيع في الخارج مما أفقد هذا القطاع ما يقارب 8 ملايين وظيفة منذ ذلك الوقت. ومن ثم تبعتها قطاع تصنيع التكنولوجيا في منتصف التسعينات واخيراً بدأ قطاع الاعمال بتطبيق هذه السياسة ايضا. وما زالت هذه القطاعات: التصنيع والتكنولوجيا والاعمال، تعمل

برتين وودز، حيث المبدأ الاول هو تحرير التجارة. اما الثاني فهو تدفق رأس المال، والهدف من هذا كان تنظيم تدفق رأس المال والتحكم به. وقد تم الاتفاق على هذا بعد المفاوضات بين اميركا وبريطانيا حيث كان المفاوضات عن الطرف الاميركي هاري دكستروايت وعن الطرف البريطاني جون ماينرد كاينز.

المهم في هذا ان التحكم برأس المال يسمح للحكومات بان تدبر سياسات الضرائب والمالية بغية تعليق مدخول العاطلين عن العمل والبرامج الاجتماعية والبضائع العامة من دون الخوف من رحيل رأس المال.

وبما ان معظم هذه التغيرات تنطلق من مفاهيم الدولة المسيطرة، الولايات المتحدة الاميركية، فهذا يعني انها هي اول من يبدأ بتطبيق مفاهيمه الاقتصادية. فكيف حال التوظيف فيها وما هي بنيته الجديدة التي تحاول تعميمها على العالم اجمع لتكون بهذا جزءاً لا يتجزأ من بنية العولمة سواء كانت اختيارية ام قسرية؟

تعد شركة ال-مارت اكبر موظف اميركا بمدخول يفوق 310 مليار دولار سنويا. اعلنت هذه الشركة بأنها تعمل على مضاعفة عدد الموظفين لديها على قاعدة التوظيف المؤقت مما يعني تضاعف نسبة هؤلاء الموظفين من 40% الى 40% طبعا لهذا وجهة اخرى على الزيادة في "التوظيف المؤقت" يقابلها تخفيض في عدد الموظفين الثابتين. وما دام "الموظف المؤقت" يتقاضى تقريبا نصف راتب "الموظف الثابت" فهذا يعني ان شركة ال-مارت سوف توفر ما يقارب 3.042 مليار دولار سنويا من الرواتب والحوافز.

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل

مليار فرد يعمل لا يتعدى مدخولهم دولارين يوميا ومن بينهم 520 مليون فرد يعمل يعيشون مع عائلاتهم بفقر مدقع اي ان دخلهم اقل من دولار واحد يوميا. وهذا عدد مخيف حيث يعني ان هناك من اصل كل 5 أفراد يعملون هناك فرد يعمل بمدخول دولار واحد!!!

وما يخشاه العالم هو "الارهاب"، لن ندخل الآن في تعاريفه ومفاهيمه، فقد ربطت البطالة بهذه الظاهرة وتحديداً في الدول التي هي في طور النمو، كون العاطلين عن العمل في الدول المتطورة مستتبين من هذه الظاهرة، وفقاً لمنظمة العمل الدولية.

كانت هذه نظرة سريعتة عن حال العاملين والعاطلين عن العمل في العالم، الا انه يبدو اليوم ان هناك نمط جديد يدخل في البنية التوظيفية نتيجة التغيرات الجذرية التي حدثت في البنى الاقتصادية على المستوى العالمي حيث ان هذه التغيرات الجذرية التي اخذت حيزها في الاقتصاد العالمي كان لها تأثيرها القوي على حالة التوظيف في العالم ايضا. فعلى سبيل الذكر، فقط، مع تحول القطاع التوظيفي ليجل محل القطاع الزراعي مما يعني ان طبيعة العمل قد تبدلت برمتها وهذا ما يدعو الى تغيير في استراتيجيات التنمية حيث الواقع لم يعد يتبع النظريات الاقتصادية التي تنص على الانتقال من الزراعة الى الصناعة ومن ثم الى الخدمات بل حدث نوعاً من القفز تعدى النقلة الوسيطة، اي القطاع الصناعي، وقد بدأ الانتقال مباشرة، وفقاً لمنظمة العمل الدولية، للعمال "من الزراعة الى الخدمات". طبعا هذا لا يعني تحسن في ظروف العمل والعمال.

هذه التغيرات التي تحدث على جميع الاصعدة تعمل تحت مصطلح حديث هو "العولمة" ويقول نعوم تشومسكي في كلمة القيت في جامعة كاليفارني "انه هناك لحظات في شؤون الانسان حيث علاقات القوة تجعل من الممكن انشاء تنظيمات اقتصادية واجتماعية تستحق بجدارة عبارة "النظام العالمي".

وكون الولايات المتحدة الاميركية هي المهيمنة على الاقتصاد العالمي والقوة فهي اتفقت مع حلفائها باستخدام هذه القوة لتنظيم العالم، وفقاً لقدرتهم على هذا، بما يتلاءم مع مفاهيمهم. وما يهمننا هنا هو الشق الاقتصادي.

ان البنى المؤسساتية، في ظل العولمة، لها ثلاثة تراكيب رئيسية، وهي النظام السياسي الدولي وهو الامم المتحدة، والثاني على علاقة بحقوق الانسان وسلوك الحكومات بإتجاه مواطنيها، وهو الاعلان العالمي لحقوق الانسان، اما المربك الثالث فهو النظام الاقتصادي العالمي.

هذا النظام العالمي الاقتصادي هو نظام برتين وودز، والذي صمم من قبل اميركا وبريطانيا وشركائهم. ويقول تشومسكي ان لنظام برتين وودز مبدئين رئيسيين فمع اقامة المنظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين سميا مؤسسات

ووصل عدد العاطلين عن العمل في عام 2005 الى حدود 191.8 مليون فرد اي ما يزيد عن العام الذي سبقه بمقدار 2.2 مليون فرد وانا ما عدنا الى الوراء حتى العام 1995 نجد ان عدد العاطلين عن العمل قد تزايد بمقدار 34.4 مليون فرد منذ ذلك الوقت حتى عام 2005. وهناك علاقة طردية ما بين عدد العاطلين عن العمل والنمو المحلي الإجمالي حيث ما زال العالم يشهد نمواً في هذا المجال للعام الثالث على التوالي.

وفي أحدث تقرير سنوي لمنظمة العمل الدولية تحت عنوان "توجهات العمل العالمية"، يقول ان عدد العاطلين عن العمل في العالم استمر عام 2006 على أعلى مستوى تاريخي له، رغم النمو المتواصل في الاقتصاد العالمي. وجاء في التقرير ان عدد العاطلين عن العمل الذين هم بعمر 15 سنة وما فوق، بلغ 2.9 مليار عاطل عن العمل في نهاية عام 2006، وبعد هذا مستوى قياسي، ولم يسجل اي تغيير في نسبة البطالة في العالم التي استقرت على مستوى 6.3%.

والملفت للنظر ان العمال الفقراء لم يستفيدوا الا بمقدار ضئيل جداً من هذا النمو العالمي للاقتصاد في الوقت الذي لا يتعدى فيه دخل 1.37 مليار عامل مبلغ دولارين اميركيين يوميا لكل عامل.

وفي تعليق على الوضع المزري لعمال العالم بشكل عام يقول المدير العام لمكتب العمل خوان سومافيا إنه "لم يكن للنمو القوي المستمر منذ عشر سنوات سوى تأثير طفيف، وفي عدد ضئيل جداً من الدول فقط، على عدد العمال الذين يعيشون في بؤس مع عائلاتهم، كما ان النمو لم يؤدي الى خفض البطالة".

وللمرة الاولى تقدم قطاع الخدمات عام 2006 على قطاع الزراعة في مجال الوظائف في العالم حيث يستوعب هذا القطاع، أي قطاع الخدمات، 40% من العمال مقارنة مع 38.7% في القطاع الزراعي. أما الصناعة فتؤمن 21.3% من الوظائف في العالم وكانت الدول الصناعية هي صاحبة اكبر تراجع في مستوى البطالة وتحديداً في دول الاتحاد الاوروبي حيث بلغت نسبة البطالة 6.2% في نهاية عام 2006 وبقيت نسبة البطالة الأعلى لمنطقة الشرق وشمال أفريقيا حيث بلغت 12.2%.

صحيح إنه في نهاية عام 2005 وصل عدد المنخرطين في سوق العمل الى حدود 2.85 مليار شخص مما يعني ان نسبة الانخراط قد ارتفعت بما يقارب 1.5% عن العام الذي سبقه و 16.5% منذ عام 1995. لكنه اذا ما نظرنا الى هذه النسبة من جهة أخرى اي نسبة التوظيف الى عدد السكان فإننا نلاحظ أن العقد المنصرم قد شهد انخفاصاً في هذه النسبة على المستوى العالمي. فهي كانت 61.4 نقطة عام 2005 اي أقل بحدود 1.4 نقطة عن 10 سنوات مضت. واكثر من انخفضت نسبتهم هم الشباب الذين تتراوح اعمارهم ما بين 15 و 24 سنة. فقد انخفضت نسبة هؤلاء الشباب في سوق العمل، طبعا هنا نتحدث عن نسبة التوظيف الى تعداد السكان، من 51.7% في عام 1995 الى حدود 46.7% عام 2005. رغم انخفاض نسبة التوظيف الا ان انتاجية العمل العالمي (مقاسة كنتاج لكل عامل) ارتفعت بمقدار 2.6% في عام 2005.

قد يكون تقلص عدد الموظفين وارتفاع الانتاجية مفارقة، الا ان منظمة العمل الدولية تعلق هذا بالقول في تقريرها انه "اصبح واضحا بان نمو السنوات الـ 10 الماضية كان سببه الارتفاع في الانتاجية، وليس في التوظيف!!"

والمعضلة الاخرى التي يواجهها المنخرطون في سوق العمل هو التذني في مستوى الدخل. ففي عام 2005 من أصل ما يزيد عن 2.8 مليار فرد يعمل في العالم كان هناك ما يقارب 1.4

البلد	نسبة العاطلين عن العمل (%)
استراليا	4.9% (تقديرات 2006)
البرازيل	9.6% (تقديرات 2006)
كندا	6.4% (تقديرات 2006)
الصين	4.2% (تقديرات 2005)
الاتحاد الأوروبي	8.8% (تقديرات 2005)
هونغ كونغ	4.9% (تقديرات 2006)
الهند	7.8% (تقديرات 2006)
اليابان	4.1% (تقديرات 2006)
باكستان	6.5% (تقديرات 2006)
البنين	8.4% (تقديرات 2006)
روسيا	6.6% (تقديرات 2006)
سنغافورة	3.1% (تقديرات 2006)
اسبانيا	8.7% (تقديرات 2006)
تاوان	3.9% (تقديرات 2006)
الولايات المتحدة الاميركية	4.6% (2006)

FPM: The Document Presented in Paris III Lacks Credibility and Seriousness

The Free Patriotic Movement (FPM) sent its comments paper on Paris III to the IMF and "Al Immar wal Iktissad" was able to have a copy of it. The main comments of the FPM are that the document, which is presented in Paris III conference,

lacks credibility and seriousness for the following reasons: 1- it is based on a shallow and erroneous diagnosis
2- its founded on a nonrealistic and dangerous fiscal policy
3- the document meets the opportunity of obtaining external

aids in a non-responsible way. These are the main three head lines of the FPM paper and it the details of every point. Al Immar wa al iktissad publishes the FPM comments paper as it is in its original form.

Paris 3 Conference is happening at a period of time when Lebanon goes through a serious internal political crisis and while all State institutions are paralyzed.

The Free Patriotic Movement regrets the holding of this conference at such a critical time for Lebanon and would have preferred it to be held in a more favorable environment at a time when a national unity government would represent all the Lebanese people and thus be able to inspire their trust and consequently demand sacrifices from them.

But regardless of political considerations that are a purely internal Lebanese issue, the Free Patriotic Movement reiterates its attachment to friendly relations with all the countries and organizations attending the conference and stresses its appreciation for the interest that these countries and organizations hold for Lebanon.

It is with this positive spirit that we would like to share with you our comments on the document presented in the conference.

We believe the said document lacks credibility and seriousness:

It is based on a shallow and erroneous diagnosis:

•It considers that the main



economic problem Lebanon suffers from is its public debt; in fact, the document ignores that the national economy, and after the automatic catching up following the war and despite sizeable investments and significant budget deficits, does not generate growth, apart from conjuncture issues linked to increases in oil price. It also ignores that the productivity and the per capita income remain inferior by 1/3 to their 1975 levels, and that the emigration rate of Lebanese youth is exceeding, each year, its war time levels and the natural growth of the population.

•It also stipulates that this debt was accumulated as a result of accidental and non-repetitive events: the 1975-1990 war and the Israeli war against

Lebanon in summer 2006. In fact, the document turns a blind eye to fiscal and monetary policies obstinately implemented since 1992 and which have induced colossal fiscal and economic costs to the Lebanese economy.

•It considers that the public debt amounts to 178% of the GDP, that its accumulation was slowed down and that the average interest rate amounts to 7.5%; this statement ignores on one hand the accumulation of the arrears and of the losses of the Central Bank which would lead to an effective 215% debt to GDP ratio; and on the other hand, subsidies of interests borne by the Central Bank, which would increase the effective interest rate to over 10%.

It is founded on a nonrealistic

and dangerous fiscal policy:

•It mentions a nominal growth rate that is practically equal to the average interest rate for the 5 coming years: technically speaking, this heroic hypothesis means that any debt can be sustained regardless of its level; practically, it ignores – deliberately or not- the basic principles of financial markets; and given the primary surplus sought, ignores the effects of the retraction of the demand and of the pauperization.

•It claims to increase by 10% of GDP the primary balance of the GDP mainly by decreasing public expenditures: salaries, subsidies, transfers.... Measures are grouped in 2 categories: those requiring significant investments or significant increases in tariffs (that are not

mentioned in the document), and those that would eventually lead to an inevitable deterioration of the public services already in a deficient situation (security, justice, administration, infrastructure). The incapacity to fairly and efficiently distribute the fiscal burden leads to giving a serious blow to the legitimacy of the State and its already shaky and feeble performance.

•It complements its fiscal measures with a disparate array of technical measures grouped under fluffy titles (growth and equity): this rhetoric is extracted from sectorial reports written along a different logic. The majority of these measures are presented as cost-free, so one wonders why such measures were never implemented a long time ago by the same team running the national economy.

The document meets the opportunity of obtaining external aids in a non-responsible way:

•The document mentions no link between external aids and fiscal adjustment: the same domestic measures would be implemented whatever is the size of external aids (whereas the chances of success of the fiscal adjustment depend greatly on these aids, since domestic efforts can prove useless or insufficient. Therefore, we won-

der why these measures were not implemented a year and a half ago).

•External aid is considered as donations: the document shows no possibility for reasonable conditionalities towards the Lebanese people themselves and towards the donor countries whereas the team that put it together failed to meet the constitutional duty of presenting a state budget over three consecutive fiscal years (of course before their term), thus avoiding any internal discussion about effective fiscal policy choices.

•No thought or trade-off is given to the use of external funds: the fiscal obsession limits their usage – in addition to the funds of privatization – to debt servicing. The catastrophic financial and economic situation of businesses, the deterioration of public services, and the concealed deficits of institutions related to social safety nets are not even mentioned as alternative issues.

The Free Patriotic Movement considers it is the duty of the Lebanese people to prevent the waste of such an exceptional opportunity and reminds it is also the duty of the "friends of Lebanon" to make sure the assistance they provide is neither led astray nor manipulated.

Statement by the IMF Representative at the International Donors' Conference for Lebanon

Paris, France

1. This International Donors' Conference comes at a very critical juncture for Lebanon. The heavy economic and financial toll of the conflict with Israel and subsequent air and sea blockade was a blow to what was already a fragile macroeconomic situation. The Lebanese authorities have prepared an ambitious reform program that is intended to address comprehensively the country's fundamental financial imbalances and constraints to growth.

Background

2. The large debt overhang remains the key macroeconomic challenge faced by Lebanon, acting both as an impediment to growth and as a major risk to financial stability. The debt-to-GDP ratio was on a sharply rising path at the end of the 1990s, owing to large fiscal imbalances but was roughly stabilized at around 170 percent of GDP following the Paris II conference, owing to the consolidation of adjustment gains made in 2002-03, donor financing, interest rate relief from commercial banks, and the effect of improved confidence on market interest rates. However, the additional fiscal adjustment that had been targeted to begin reducing the debt ratio to more sustainable levels did not occur.

3. The 2006 war led to a

substantial setback on the economic front. As reported by the authorities, infrastructure damage from the conflict is estimated at around \$2.8 billion. Real GDP, which was expected to grow by 5-6 percent in 2006, is estimated to have contracted by around 5 percent, which implies a loss of income of over \$2 billion. Much productive capacity has been lost, and there has been a massive displacement of the population, including the exodus of many professionals. Accordingly, the costs in terms of foregone economic activity and income are likely to stretch well beyond 2006.

4. On current trends, the fiscal outlook for 2007 looks similarly difficult owing to the residual budgetary costs of the war and the slow recovery of the revenue base.

5. Despite the large confidence shock associated with the conflict, the Lebanese banking system proved once again its resilience, and by end-2006, all of the deposits lost during the conflict had been recovered. However, there is always a risk of a quick turnaround in market sentiment. Given Lebanon's dependence on deposit inflows to meet its large fiscal and external financing needs, a large scale and sustained withdrawal of deposits—had it occurred—could have precipitated a financial crisis.

6. At the end of 2006, government debt stood at \$40.4 billion, or 188 percent of GDP. The debt is about equally divided between domestic currency and foreign currency (mostly dollar denominated) debt. The domestic banking sector (including the central bank) holds 75 percent of the debt. Given the structure of the debt, a strategy of strong and sustained fiscal adjustment backed by highly concessional external support, preferably in the form of grants, offers the most promising way out of the debt overhang.

The Government's Reform and Adjustment Strategy

7. The authorities' economic growth and debt reduction objectives are supported by a five-pronged strategy of fiscal adjustment, privatization, growth-enhancing structural reforms, prudent monetary and exchange rate policy, and a social reform agenda.

8. Privatization is a key element of the overall strategy. It is presented by the authorities primarily as a way of enhancing the economy's growth potential by introducing more competition and efficiency in the provision of key services, such as telecommunication and electricity. On the financial front it will, of course, contribute to more rapid debt reduction and thus reduced

debt servicing costs, though the impact on the overall deficit should be offset by a parallel reduction of profit income from the privatized companies.

9. To assess the macroeconomic implications of the authorities' program, the impact of the policy measures has been evaluated in a medium-term scenario by IMF staff. The scenario confirms the authorities' own estimate that fiscal adjustment, electricity sector reform, and the planned partial privatization could bring down the debt ratio to under 150 percent in 2011, from 188 percent in 2006. Most of the reduction in the debt ratio would come from privatization, and, in the absence of any donor support beyond that committed at the Stockholm conference, the debt ratio would remain dangerously high. Moreover, the debt sustainability analysis suggests that typical macroeconomic shocks (e.g., to growth or interest rates) or fiscal shocks (e.g., revenue shortfalls, unexpected spending needs) could cause the debt ratio to revert to an explosive path. Therefore, despite its large fiscal effort, the authorities' reform program, by itself, would not be enough to steer the country on a safe path toward debt sustainability. This concern is explicitly acknowledged in the Lebanese program document.

10. However, in combination with considerable donor support in grants or on highly concessional terms, the authorities' strategy does offer a promising path out of the debt overhang problem. And the level of support should be such that the debt ratio remains on a clear downward path under most macroeconomic and fiscal shocks. This is particularly important in view of the fact that the primary surplus targeted by the authorities cannot be sustained indefinitely, as recognized in their reform program.

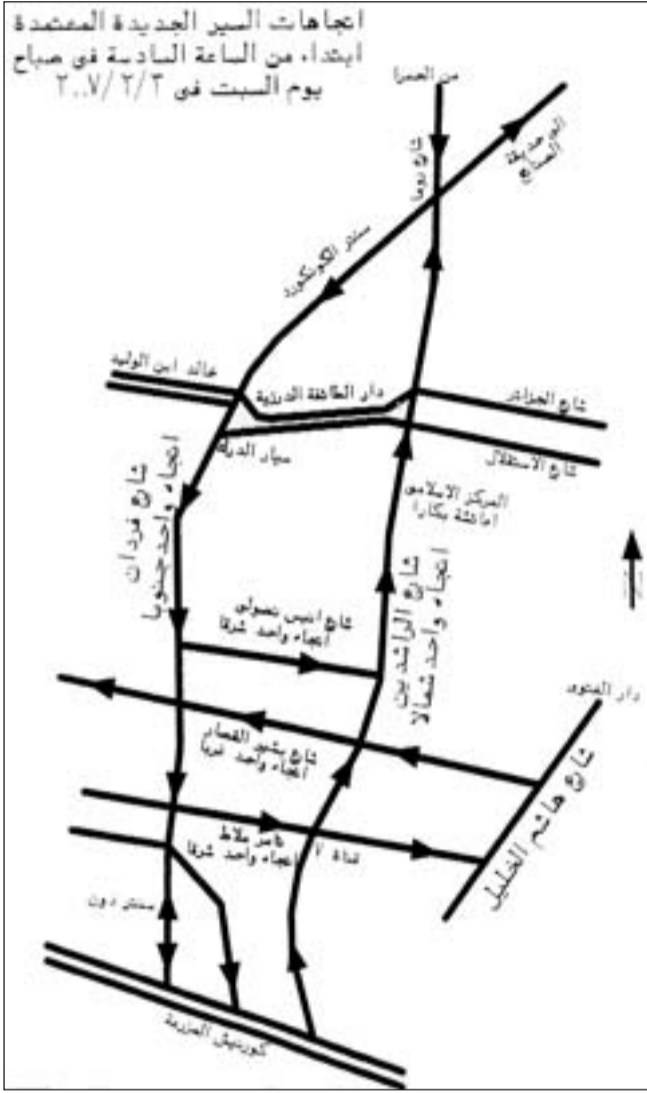
11. The success of the adjustment strategy depends also on preserving depositor confidence. In this regard, the authorities' decision not to restructure the debt and to anchor financial stability on the exchange rate peg is appropriate. Monetary and exchange rate policies will need to be supported by a comfortable international reserve buffer, which has proven essential in maintaining stability in the face of shocks to confidence, such as in 2005 and 2006. In addition, it is hoped that implementation of the proposed program and the financial backing of the international community will permit an easing of interest rates, all the while maintaining a comfortable level of reserves.

12. The program is not without risks. Lebanon's position in a volatile region exposes

it to large potential external and geopolitical shocks that could compound traditional macroeconomic risk factors stemming from a possible fall off in global activity and interest rate shocks. On the policy front, failure to achieve domestic political consensus could interfere with the sustained implementation of reforms. Also, in light of the targeted large fiscal effort, there is a risk of backtracking in the face of adjustment fatigue over such a relatively long period of adjustment. To minimize these risks and maintain the momentum of reform, the authorities' intention is to seek a long-term engagement with the donor community, including through the phased disbursements of financial support.

13. In conclusion, the program presented by the authorities constitutes by far the best and most effective way for the country to resolve its fundamental economic problems. It is comprehensive in its coverage, well targeted in its approach, and grounded in appropriate policy measures. The authorities have requested IMF support for their reform program through Emergency Post-Conflict Assistance (EPCA). IMF staff is working with the Lebanese authorities on an EPCA, and their request will be presented shortly for Executive Board approval.

تعديل وجهات السير في شارعي فردان والراشدين



في إطار تنفيذ مشروع تطوير النقل الحضري لمدينة بيروت الممول من البنك الدولي، أنجز مجلس الإنماء والإعمار الترتيبات والأشغال الأولية المتعلقة بتنظيم حركة السير في شارعين رئيسيين في العاصمة.

فيغية تسهيل السير والعمل على تخفيف الإختناقات المرورية، وبالتنسيق مع المجلس البلدي في بيروت ومحافظة بيروت وشرطة السير، يعلن مجلس الإنماء والإعمار عن تعديل وجهة السير في شارعين رئيسيين وشارعين فرعيين في منطقة رأس بيروت على الوجه التالي:

- شارع فردان: سيصبح السير فيه باتجاه واحد نحو الجنوب، أي من سنتر كونكوردي مروراً بسيارة الدرك وبالمركز الثقافي الروسي وصولاً إلى كورنيش المزرعة.

- شارع الراشدين: سيصبح السير فيه باتجاه واحد نحو الشمال، أي من كورنيش المزرعة مروراً بالقتال سبعة وبالمركز الإسلامي في عائشة بكار وحتى التقاطع قرب الصنائع.

- شارع بشير القصار: سيصبح السير فيه باتجاه واحد نحو الغرب، أي من تقاطعه مع شارع هاشم الخليل مروراً بتقاطع مع شارع الراشدين وصولاً إلى تقاطعه مع شارع فردان وامتداده نحو عين التينة.

- شارع أنيس النصولي: سيصبح السير فيه باتجاه واحد نحو الشرق، أي من تقاطعه مع شارع فردان حتى تقاطعه مع شارع الراشدين.

سيعمل بموجب وجهات السير الجديدة هذه ابتداءً من الساعة 6:00 من صباح يوم السبت الواقع فيه 3 شباط 2007. لذا، يرجى من المواطنين الكرام الإلتزام باللوحات التوجيهية والتقيّد بتعليمات شرطة السير المولجة بتنفيذ هذه التدابير وذلك تطبيقاً لقواعد السلامة العامة، وتسهيلاً لحركة مرور الآليات.

بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار يوقع مع شركة CSC اليمن عقد إصدار بطاقات ماستر كارد

مركزى سيسهل على عملائه التعامل من خلال حساباتهم عبر أي فرع من فروع البنك بيسر وسرعة فائقة. كما سيسهل إيصال خدمات مصرفية متطورة لعملائه حيثما كانوا، وعلى مدار الساعة.

لعملائه من خلال الإهتمام المتواصل برفع مستوى الإداء والفعالية. وقد دشّن البنك حالياً مجموعة من أفضل التقنيات العالمية لمواكبة التطور التقني في مجال المال والمصارف وذلك عبر ربط فروعها بنظام آلي

وقع بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار مع شركة CSC اليمن عقد إصدار بطاقات ماستر كارد لعملائه، إذ أن البنك برئاسة رئيس مجلس إدارته حسين محمد المسوري يسعى دوماً إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية

.. والبنك العقاري المصري العربي يوقع إتفاقية تعاون مع شركة CSC الأردن



الأقصر، مرسى مطروح، المنية، 6 أكتوبر، وفي فلسطين حوالي 6 منها: بيت لحم، غزة، نابلس، خان يونس، جريكو.

كما تتمركز صرافاته الآلية في كل من جبل الحسين، الصوفية، المفرق، المدينة الطبية، العقبة، مكتب الأكاديمية، المركز الرئيسي.

العقبة، جبل الحسين، الصوفية، المدينة الطبية، المركز الرئيسي، في مصر حوالي 24 منها: المهندسين، القاهرة، الإسكندرية، العريش، المنصورة، طنطا، إيليوبوليس، الإسماعيلية، أسوان، زقازيق، الدقي، المشهدي، مدينة نصر، محمد فريد، هلوان، بور سعيد، دمياط، هورغادا،

وقع البنك العقاري المصري العربي عقد ربط صرافات الآلية التابعة للمصرف إلى شبكة CSC. وقد وقع عن المصرف المدير العام حازم يوسف وعن شركة CSC الأردن عبد القادر الدويك رئيس مجلس إدارة الشركة. وللمصرف فروع عدة في الأردن حوالي 9 منها: الزرقاء، أربد، المفرق، مراك،

.. وشركة Oryx تنضم إلى شبكة CSC في الأردن



هذا العدد إلى 4.000 تاجراً في نهاية عام 2007. وتتمتع شركة Oryx بقدرة التعامل والتعاظم مع عشرات الملايين من العمليات الإلكترونية معتمدة بذلك على مركزها في عمان ومركزها في إسكندنا.

العائدة لشركة Oryx والممنوحة على كافة أراضي المملكة الأردنية. ولدى شركة Oryx شبكة كبيرة من المحال التجارية في الأردن تصل إلى حدود 1.500 تاجر موزعين على مناطق مختلفة في البلاد ومن المتوقع أن يصل

وقعت شركة CSC الأردن بشخص مدير عام شركة CSC الأردن محمد فرحان، عقد تعاون مع شركة Oryx التي يرأسها عامر المحيسن. ويشمل هذا العقد قبول وتحصيل عمليات الماستر كارد والمايسترو و JCB على نقاط البيع

مسابقة أفضل خطة عمل في العالم العربي التابعة لجامعة أم أي تي



يأمل المنتدى أن تكون هذه المسابقة حافزاً لتحقيق نجاح مماثل في العالم العربي. التفاصيل حول المسابقة متوفرة على الموقع الإلكتروني: WWW.mitarabcompetition.com

الذين يودون إنشاء شركات جديدة. هذه المسابقة مستوحاة من المسابقة الأصلية التي تنظمها جامعة MIT في الولايات المتحدة إذ نتج عن هذه المسابقة عدد كبير من الشركات الجديدة تم تأسيسها خلال السنوات العشر الماضية وتوظيف آلاف الأشخاص فيها.

ليس من السهل على المهواة في عالمنا التنافسي اليوم أن ينشئوا أعمالاً جديدة ناجحة، إذ تتطلب هذه المسألة عملاً منظماً وانضباطاً وفهماً للأسواق المحلية والدولية. ليست هذه المهارات منتشرة بكثرة عند الشباب والشابات في العالم العربي وهم المبادرون الطبيعيون لمشاريع الغد.

يطلق منتدى المشاريع التابع لجامعة مساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) لمنطقة البلدان العربية (المنتدى) أول مسابقة أفضل خطة عمل في العالم العربي. هذه المسابقة مفتوحة أمام الفرق من جميع البلدان العربية، وسوف يحضر المشاركون في المباراة النهائية دورات تدريبية حول كيفية إنشاء الشركات الناجحة وتطوير مشاريع أعمال تجارية. يهدف المنتدى إلى تقديم تقنيات إدارية حديثة موضوعة خصيصاً للأشخاص

الشركة اللبنانية للاعلام والدراسات ش.م.م.

LCR

سنة خدمات للأفراد والمؤسسات

* "Daily Report" ... زبدة ما في كل وسائل الاعلام المحلية والعربية والأجنبية

* إدارة حملات إعلانية و ترويجية

01/746333 www.lebanonreport.info

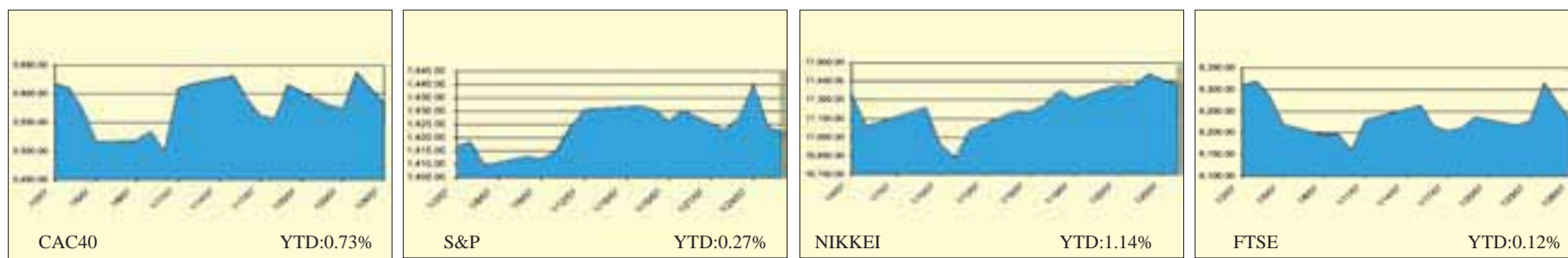
جمهورية مصر العربية
القاهرة
مجدي رياض
هاتف: 0020 2 / 7452337
ص.ب: 232 - الهرم

الجمهورية العربية السورية
دمشق - المزة - شارع العلم
د. صباح هاشم
هاتف: 00963 11 / 6621851
فاكس: 00963 11 / 6615694
ص.ب: 60510 سوريا - دمشق

لبنان - الحمراء - شارع منيمنة - بناية الشيخ
هاتف وفاكس:
00961 1 746333
00961 1 746444
00961 1 743796
ص.ب: 6517/113 الحمراء - بيروت - لبنان

رئيس التحرير - المدير المسؤول
حسن مقلد
سكرتير التحرير سيلييا مروة

www.immarwaiktissad.com
e-mail: immar@immarwaiktissad.com
info@immarwaiktissad.com



أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM	MidPrice (\$)
Sovereign Debt			
R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	6.38%	101.00
R. Lebanon 7 3/8	Jun-08	7.08%	99.88
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	7.29%	103.50
R. Lebanon Euro 7 1/4	May-09	6.27%	101.50
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	7.72%	105.50
R. Lebanon FRN (libor+3.25%)	Nov-09	7.73%	101.50
R. Lebanon 7	Dec-09	7.59%	97.88
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	7.72%	97.88
R. Lebanon 7 7/8	May-11	8.01%	98.75
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	7.78%	99.13
R. Lebanon 8 5/8	Jun-13	8.01%	102.50
R. Lebanon 7 3/8	Apr-14	8.12%	95.50
Central Bank of Lebanon 10%	Apr-15	8.02%	111.25
R. Lebanon 8 1/2	Jan-16	8.14%	101.75
R. Lebanon 11 5/8	May-16	8.36%	120.25
R. Lebanon 8 1/4	Apr-21	8.31%	99.00
Private Issues			
B. Mediterranee 6 1/4	Aug-07	5.75%	100.00
Fransabank 8 1/2	Dec-07	5.80%	101.75
Credit Libanais 6 7/8	Sep-08	6.87%	99.50
Audi Investment Bank 10.75	May-10	7.67%	108.25
B. Mediterranee 7 5/8	Jul-10	7.62%	99.38
B. Mediterranee 7 5/8	Dec-12	7.73%	98.50

Beirut Stock Exchange					
Stock	Closing Price\$	YTD	PER	PBR	M.Cap. (\$mil)**
Solidere (A)	16.74	4.6%	16.2	1.3	2,774.5
Solidere (B)	16.93	5.8%	16.4	1.3	
BLC Bank	10.00	0.0%	20.7	8.3	403.2
Banque Audi listed	59.00	0.0%	11.4	1.5	1,880.8
Banque Audi GDR	57.40	2.6%	11.1	1.5	
Bank of Beirut-Listed shares	12.80	0.0%	14.7	2.2	519.7
Bank of Beirut-Pref.Call Class B	11.50	0.0%	NA	NA	34.5
Bank of Beirut-Pref.Call Class C	25.00	0.0%	NA	NA	73.0
Byblos Bank-Listed shares	1.83	1.1%	11.1	1.3	748.1
Byblos Bank-Priority shares	1.81	0.0%	11.0	1.3	
Byblos Bank-Pref. Call-listed	103.20	1.1%	NA	NA	103.2
BEMO Bank -listed	4.00	0.0%	7.4	1.2	64.0
BLOM Bank GDR	59.75	3.6%	7.2	1.3	1,231.7
BLOM Bank Listed	56.00	-6.1%	6.8	1.2	
Rymco	1.00	0.0%	16.7	0.7	25.0
Holcim Liban	1.82	2.2%	27.5	1.9	426.2
Ciments Blancs Bearer	2.00	0.0%	4.4	1.9	18.0
Ciments Blancs Nominal	1.43	10.0%	3.2	1.4	12.9
Uniceramic Nominal A	0.95	0.0%	16.1	1.5	12.2
Uniceramic Bearer C	1.75	0.0%	29.7	2.8	22.5
Beirut Interbank Fund	104.00	1.0%	NA	NA	20.8
Beirut Global Income Fund	100.00	0.0%	NA	NA	34.0
Beirut Lira Fund*	106,000	1.4%	NA	NA	29,150.0
Beirut Golden Income *	106,500	-0.5%	NA	NA	43,665.0

Arab Markets		
Company Name	Last	YTD
Saudi SE		
Saudi Basic Industries Corp.	6917	-14.70%
Saudi Telecom Co.	99.75	-6.12%
Saudi Electricity Co.	69.25	-17.07%
Al Rajhi Bank	12.25	-5.77%
Samba Financial Group	157.75	-18.05%
Riyad Bank	103	-23.13%
	53	-17.9%
Kuwait SE		
National Bank of Kuwait	9720	-3.58%
Mobile Telecommunications Co.	2100	-2.86%
Kuwait Finance House	3480	4.60%
The Public Warehousing Co.	2280	4.39%
The Gulf Bank	1660	-2.41%
The Commercial Bank of Kuwait	1740	-2.30%
	1260	15.87%
DUBAI FM		
Emaar Properties Co.	4227	2.36%
Emirates Bank International	12.95	5.41%
National Bank of Abu Dhabi	13.90	8.63%
Nirates Bank of Dubai	24.55	13.85%
Emirates Telecommunication Corp.	9.40	4.26%
Shuaa Capital	16.35	-2.75%
	4.54	-3.30%
DOHA SM		
Industries Qatar Co.	6545	-8.98%
Qatar Telecom	81.5	-4.42%
Qatar National Bank	249.2	9.67%
Qatar Gas Transport Co.	242	-0.41%
The Commercial Bank of Qatar	12	-17.50%
Doha Bank	86	-14.53%
	76.5	-28.89%
BAHRAIN SE		
Bahrain Telecommunication Co.	2181	-1.68%
Al Ahli United Bank	0.88	-7.95%
Investcorp Bank	1.07	-12.15%
Arab Banking Corporation	2370	0.00%
Gulf Finance House	1.45	3.45%
National Bank of Bahrain	2.49	3.21%
	1.02	1.96%

Over - the - Counter					
Stock	Mid Price	YTD	PER	PBR	M.Cap. (\$mil)**
SOLIDERE GDR	17.2	7.5%	16.7	1.4	2,838.0
BLOM GDR	59	1.7%	7.2	1.3	1,268.5
AUDI GDR	58.2	5.8%	11.2	1.5	1,907.0

The closing prices as of 26 - 01 - 2007
*Price and all calculations quoted in Lebanese Pounds
**The Market Capitalization and other ratios reflect all categories of outstanding ordinary shares at end of period

Lebanese Treasury Bonds					
Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Discount Rate (%)	Yield (%)
6	25/1/07	26/7/07	279	6.99	7.24
12	18/1/07	17/1/08	278	7.19	7.75

Although all data is based on information deemed to be reliable, FFA takes no responsibilities for any decision based on it.

FFA
FINANCIAL FUNDS ADVISORS INTERNATIONAL S.A.L.

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان
وسيط معتمد في بورصة بيروت
بنية تماري، شارع النبي، وسط بيروت التجاري
TEL: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193
Web Site: www.ffa.com.lb - e-mail: ffa@ffa.com.lb

وراء الارقام باريس 3 ينعكس ايجابا على السوق المالي

ترك مؤتمر باريس 3 تداعياته الايجابية على السوق المالية اللبنانية حتى قبل موعده بنحو 10 ايام، الا ان هذه الاثار الايجابية تاكدت بشكل واضح اثر انعقاده وظهور حجم الدعم المالي الكبير الذي رصد للبنان وانعكست ارتفاعا وطمحا على الاسهم والسندات، دون اغفال ان هذا الزخم الكبير قد كبح بفعل الاحداث الامنية التي شهدتها لبنان والتي قلصت من هامش ارتفاع الاسعار في السوق المالي الذي كان يمكن تحقيقه في ظروف افضل سياسيا وامنيا. الا ان ذلك لم يحل دون التأكيد على ان المؤتمر ونتائجه اثبتا ثقة دولية كبيرة بلبنان ورغبة بدعم اقتصاديا وعدم اقتصر الدعم على مساعدة الدولة على دفع مستحقاتها للعام 2007، لا سيما ان نتائجها ستتواءم مع برنامج اصلاحي وعمليات خصخصة من شأنها ان توضح سهولة كبيرة وتفتح الابواب لاستثمارات جديدة.

وبقراءة للتطورات المالية يلاحظ ان اسعار السندات ارتفعت بشكل قوي نسبيا وبرز طلب اجنبي بارز عليها، كما صعد سعر سهم سوليدير، ولولا الاحداث الامنية كان من المرتقب ان يبلغ السعر ارقاما قياسية مرتفعة.

اما على صعيد المصارف فقد اعلنت ارقامها لنهاية العام وتبين انها حققت نمبا في النمو تتراوح بين 15 و56 بالمئة، وهي نسب جيدة جدا لا سيما بالمقارنة مع ما تحقق في اسواق اخرى مثل دول الخليج ودول اخرى.

يبقى ان هذه الانعكاسات الايجابية ستتضاعف وتترك اثارا جديدة وعميقة على السوق المالي اذا ما التزمت الحكومة ببرنامجها الاصلاحية وتعهداتها في هذا المجال.

طارق فرح

أبرز متغيرات العالم العربي في عام 2006

9 كانون اول: أعلنت مدينة الطاقة قطر عن إطلاق أكبر مركز متكامل لصناعة الطاقة في الشرق الأوسط بتكلفة إجمالية تصل إلى 6.2 مليار دولار أمريكي.

16 كانون اول: بدأ الناخبون الإماراتيون في ابوظبي والفجيرة الإدلاء بأصواتهم في اقتراع تشريعي جزئي يشكل أول اقتراع في الإمارات العربية المتحدة، لانتخاب عشرين من الأعضاء الأربعين في المجلس الوطني الاتحادي، وفي 18 كانون اول جرت المرحلة الثانية من الانتخابات في إمارتي دبي ورأس الخيمة، وفي 20 كانون اول جرت المرحلة الثالثة والأخيرة من الانتخابات في إمارات الشارقة وأم القيوين وعجمان، وكانت ابوظبي هي الإمارة الوحيدة التي قدمت أول امرأة للمجلس الوطني الاتحادي لتكون المرأة الخليجية الأولى والوحيدة حتى الان التي تصل إلى البرلمان عبر صناديق الاقتراع.

منطقة تعرف باسم تلة اليهودية في محافظة القليوبية شمال العاصمة القاهرية، **24 أيلول:** بعد 20 عاما من تعليق أعمال المجلس الأعلى للطاقة، قررت مصر "البدء الفوري" في دراسة البديل النووي للحصول على الطاقة وذلك لتغطية حاجاتها المتزايدة من الطاقة من خلال العمل على حيازة محطة توليد طاقة نووية على الأقل بحلول 2020.

16 تشرين اول: أصبحت سيدي بخرينة أول امرأة تفوز بعضوية البرلمان في منطقة الخليج. **20 تشرين اول:** أصدر العامل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز مرسوما يقضي بتشكيل "هيئة البيعة" وهي لجنة في صلب عائلة آل سعود المالكة بهدف تنظيم عملية الخلافة في حال حدوث شغور في الحكم وأصدر نظامها الأساسي، وعين خالد بن عبد العزيز التويجري أميناً لها.

ستنتج بقانون الطوارئ المعمول به منذ 25 عاما. **18 أيار:** وضع ولي عهد قطر حجر الأساس لمصنع رأس لفان للأوليفينس الذي سيكون أكبر مصانع الاثيلين في العالم بتكلفة قدرها 800 مليون دولار.

9 تموز: سمحت حكومة سلطنة عمان للمرة الأولى بإنشاء نقابات عمالية للدفاع عن حقوق العمال. **18 تموز:** مقتل 60 شخصا في مواجهات قبلية في جنوب السودان. **21 آب:** قتل حوالي 80 مصريا معظمهم من العمال والموظفين المتوجهين للعمل في القاهرة وأصيب نحو 163 آخرين بجروح في حادث تصادم قطارين كانا على سكة الحديد نفسها في قلوبو على بعد نحو 20 كيلومترا شمال القاهرة وفي 5 أيلول قتل 12 مصريا وجرح 30 آخرين نتيجة حادث تصادم بين قطار محمل بالبيضاض وآخر للركاب في

2 نيسان: أطلقت قطر مشروع بناء أكبر مصفاة للغاز الطبيعي المسال في العالم بكلفة 14 مليار دولار وبقدرة إنتاجية تصل إلى 77 مليون طن من هذه المادة في 2010م.

4 نيسان: شاركت النساء الكويتيات للمرة الأولى على الإطلاق في البلاد في انتخابات بلدية جزئية، بعد أقل من عام على حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية، حيث ترشحت سيدتان على لائحة من ثمانية مرشحين تنافسوا على مقعد في دائرة السالمية، حلت احدهن في المركز الثاني.

24 نيسان: قتل ما لا يقل عن 23 شخصا وجرح حوالي 62 آخرين في ثلاثة تفجيرات استهدفت سواقا تجارية في مدينة ذهب السياحية المصرية على شاطئ البحر الأحمر، وفي 30 نيسان وافق مجلس الشعب المصري على طلب الحكومة لتمديد العمل لمدة

تأسيس أكبر مصرف إسلامي في العالم برأسمال مصرح قدره عشرون مليار دولار ورأسمال مكتتب قدره عشرة مليارات دولار تمت تغطية 40% منها باكتتاب خاص لمستثمرين غالبيتهم من قطر فيما سطرحت 60% من الاسهم للاكتتاب العام.

14 آذار: أصدر نائب رئيس دولة الإمارات العربية رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي قانونا يسمح للمرة الأولى للاجناب في هذه الامارة بتملك العقارات "ملكية كاملة غير مقيدة بزمن".

20 آذار: تم في دولة قطر التوقيع على مذكرة تفاهم لإنشاء أول مشروع من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وهو "البورصة الدولية للطاقة".

30 آذار: قتل ما لا يقل عن 58 شخصا من جنسيات مختلفة في غرق سفينة سياحية قبالة شواطئ البحرين، والتي كان على متنها أكثر من 130 شخصا من 16 جنسية.

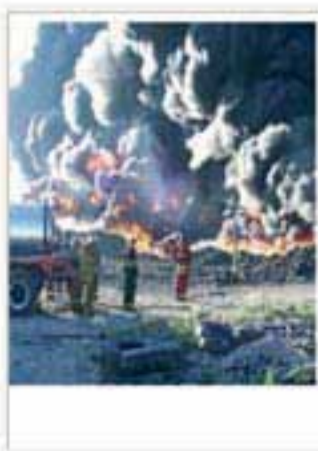
5 كانون ثاني: لقي مالا يقل عن 76 شخصا مصرعهم وجرح ثمانون آخرون في انهيار فندق يقيم فيه حجاج، في المنطقة الشرقية من المسجد الحرام في مكة المكرمة، وذلك عقب اندلاع حريق فيه، وفي 12 كانون ثاني توفي حوالي 364 حاجا وأصيب أكثر من 289 آخرين بجروح في حادثة تدافع دامية عند جسر الجمرات في منى، وذلك في أكثر حادثة دموية يشهدها موسم للحج منذ العام 1990.

25 كانون ثاني: لقي 35 شخصا مصرعهم جراء تحطم طائرة كانت تقلهم في منطقة جبل مرة غرب السودان.

3 شباط: لقي نحو 989 شخصا حتفهم في حادث غرق عبارة مصرية في البحر الأحمر **5 آذار:** تعيين البغدادي المحمودي رئيسا للحكومة الليبية مكان شكري غانم في إطار تعديل حكومي واسع. - أعلن في المنامة عاصمة البحرين عن

Tire Pile Fires Make the Pollution Problem Worse

Tire pile fires have been an even greater environmental problem. It is juvenile to resolve a problem by creating an even bigger one, by sending the population to a global suicide. Tire pile fires can burn for months, sending up an acrid black plume that can be seen for dozens of miles. That plume contains toxic chemicals and air pollutants, just as toxic chemicals are released into surrounding water supplies by oily runoff from tire fires. Fighting a tire pile fire is not only futile in some cases; it can actually make the pollution problem worse. Scientist's points out that reusing, retreating or recycling tires is preferable to burning them for economic reasons as well as environmental one.



This table lists the typical types of materials used to manufacture tires.

Typical Composition of a Tire

Synthetic Rubber
Natural Rubber
Sulfur and sulfur compounds
Silica
Phenolic resin
Oil: aromatic, naphtheric, paraffinic
Fabric: Polyester, Nylon, Etc.
Petroleum waxes
Pigments: zinc oxide, titanium dioxide, etc.
Carbon black
Fatty acids
Inert materials
Steel Wire



ALIG
Simone Tabri
Marketing Manager
ALIG Insurance

ALIG تقيم حفل عشاء لوداع نزيه حيدر



اقام السيد غسان صعب مدير عام المجموعة العربية اللبنانية للتأمين (ALIG) حفل عشاء في فندق روتانا Gefinor بمناسبة مغادرة السيد نزيه حيدر مساعد المدير العام الى ابو ظبي. حضر حفل العشاء موظفي الشركة واصدقاء السيد نزيه حيدر وقدمت الشركة هدية تذكارية للسيد حيدر وتمنت له النجاح والتوفيق في عمله الجديد.